

العوامل المؤثرة في بناء العمارة العسكرية في مملكة غرناطة (دراسة تحليلية في الأبعاد السياسية والدينية والاقتصادية)

پ.د. نيشتمان بشير محمد

طالبة دكتوراه گولستان أحمد ميرزا

جامعة صلاح الدين/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

gulistanargushi1@gmail.com

nishtiman.mouhammad@su.edu.krg

الملخص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تطور العمارة العسكرية في مملكة غرناطة، باعتبارها إحدى أبرز صور التفاعل بين السياسة والدين والاقتصاد في ظل واقع أندلسي محفوف بالأخطار والتحديات. ويركز على تحليل العوامل التي أثرت في نشوء وتطور التحصينات الحربية، وعلى رأسها العامل السياسي المتمثل في سعي سلاطين بني نصر إلى بناء منظومة دفاعية متكاملة استجابة للتحديات الجيوسياسية التي فرضتها المواجهة مع القوى المسيحية في الشمال، والتحالفات الاستراتيجية مع القوى الإسلامية المغاربية.

كما يستعرض البحث الدور الفعال الذي لعبته القيم الدينية في تحفيز المجتمع الغرناطي على الانخراط في مشروع التحصين والدفاع، إلى جانب إسهام العلماء والفقهاء والمتصوفة في ترسيخ مفهوم الجهاد والدفاع عن الأمة، وتوجيه الموارد الشرعية نحو خدمة هذا الهدف.

ويبرز البحث أيضاً البعد الاقتصادي، حيث تتبّع كيف استثمرت الدولة البنية الزراعية والتجارية في تمويل مشاريع العمارة الدفاعية، وأظهرت التكامل بين المنظومة الضريبية والوقفات والموارد المحلية، في سبيل ضمان استمرارية التحصين في ظل الضغط العسكري المستمر. فتحول التحصين من مشروع دفاع إلى مشروع حضاري .

الكلمات المفتاحية: (العمارة العسكرية، مملكة غرناطة، التحصينات، بني نصر).

Factors Influencing the Construction of Military Architecture in the Kingdom of Granada

An Analytical Study of Political, Religious, and Economic Dimensions

Dr. Nishtman Bashir Mohammed

PhD student Gulistan Ahmed Mirza

Salahaddin University – College of Arts – Department of History

Extracted from Doctoral Dissertation

gulistanargushi1@gmail.com

nishtiman.mouhammad@su.edu.krg

Abstract:

This study examines the evolution of military architecture in the Kingdom of Granada, highlighting it as a key reflection of the interplay between politics, religion, and economy within a volatile Andalusian context. It analyzes the primary factors that shaped the development of defensive fortifications, emphasizing the political impetus of the Nasrid dynasty to construct a comprehensive defensive network in response to the geopolitical threats posed by northern Christian powers and strategic alliances with North African Islamic states.

The research further explores the religious dimension, focusing on how Islamic values inspired collective participation in defense efforts. It outlines the role of scholars, jurists, and Sufi leaders in promoting the concept of jihad and directing religious legitimacy and resources toward the defense of the state.

Economically, the study investigates how the Nasrid state capitalized on its agricultural and commercial systems to finance fortification projects. It reveals a functional integration between taxation, endowments (waqf), and local revenues that ensured continuity of military construction during prolonged conflict.

Ultimately, the research argues that military architecture in Nasrid Granada evolved from a mere strategic necessity into a civilizational expression of resilience, identity, and governance in the final Islamic stronghold of al-Andalus.

Keywords: (Military architecture, Kingdom of Granada, fortifications, Nasrid dynasty).

المقدمة:

شكّلت مملكة غرناطة آخر معقل إسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وامتدت تجربتها السياسية والعسكرية في ظروف استثنائية من التهديد والتراجع، جعلت من مسألة الدفاع والبقاء هاجساً دائماً لدى سلاطينها وسكانها على حدّ سواء. وفي هذا السياق، برزت العمارة العسكرية لا بوصفها استجابة عسكرية فحسب، بل كنتاج لتكامل سياسي واقتصادي وديني عميق، عبّر عن نضج رؤية الدولة النصرية في إدارة التحديات الوجودية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطوّر العمارة العسكرية في مملكة غرناطة من خلال تحليل العوامل الأساسية التي أثّرت في نشأتها وتطوّرها، والتي تُمثّل ثلاثية مترابطة:

أولاً. العامل السياسي المتمثل في سياسات سلاطين بني نصر وتحالفاتهم الإقليمية.

ثانياً. العامل الديني الذي لعب فيه الفقهاء والمتصوفة دوراً جوهرياً في تعبئة المجتمع شرعياً وروحياً، وثالثاً، العامل الاقتصادي الذي أمّد الدولة بالموارد اللازمة لبناء وصيانة البنية الدفاعية.

وتسعى الدراسة إلى إظهار كيف تحوّلت التحصينات في غرناطة إلى مشروع استراتيجي متكامل، يدمج بين الأمن والبناء، وبين الداخل والخارج، ويعبّر عن فلسفة حضارية جعلت من الدفاع أسلوباً للوجود ومجالاً للتفوق.

أولاً: العامل السياسي:

في خضم التحديات الجيوسياسية الكبرى التي واجهتها مملكة غرناطة خلال القرون الأخيرة من الوجود الإسلامي في الأندلس، برز العمران العسكري بوصفه انعكاساً عميقاً لتفاعل السياسة مع الجغرافيا، والسلطة. فقد أدرك سلاطين بني نصر أن الصراع مع القوى المسيحية في الشمال لا يُواجه بالسيف وحده، بل يتطلب بناء مشروع دفاعي متكامل، يقوم على التحصين المعماري المدروس، والسياسات الواقعية المتأنية، وتوظيف الموارد الداخلية والخارجية على نحو يخدم بقاء الدولة وتماسكها.

ومن هذا المنطلق، لم تُختصر العمارة العسكرية في بعدها البنوي فقط، بل تحوّلت إلى أداة استراتيجية متعددة الوظائف، جمعت بين الدفاع والسيادة. فالسلاطين لم يكتفوا بإصدار الأوامر لبناء الحصون والقلاع، بل أحاطوا المشروع الدفاعي بسياسات داعمة، تمثلت في تنشيط الزراعة، وتطوير أنظمة الري، وتحفيز التجارة، إدراكاً لأهمية الاقتصاد بوصفه مورداً حيوياً لتمويل المنشآت العسكرية وضمان الاستمرارية في فترات الحصار.

كما أن التفاعل مع القوى الإقليمية لم يكن أحادي البعد؛ إذ انتهجت غرناطة سياسة ذكية مع القوى المسيحية، تفاوتت بين المواجهة والهدنة، وعُقدت معاهدات صلح واتفاقيات تجارية ساهمت في كفّ الخطر ولو مؤقتاً، مما أتاح للمملكة

فرصًا زمنية لإعادة ترتيب دفاعاتها. كذلك حرص السلاطين على توثيق علاقاتهم مع القوى الإسلامية المجاورة والمعاصرة، لا سيما في شمال إفريقيا، فشكّلت تلك الروابط إطارًا من التضامن السياسي والديني والعسكري، انعكس في تقديم دعم مادي ومعنوي ملموس، وشمل إمدادات عسكرية وخبرات فنية ساعدت في تطوير فنون التحصين ورفع كفاءة الدفاع. إذ إنّ تطوّر العمارة العسكرية في مملكة غرناطة لم يكن وليد قرار عسكري منفصل، بل ثمرة لتكامل سياسات الدولة العليا؛ حيث تداخل الأمني بالاقتصادي، والعمراني بالتحالفي، والديني بالسياسي. ومن هذا التفاعل المركّب، ظهرت ملامح مشروع دفاعي قائم على الرؤية والاستباق، أكثر من كونه ردّ فعل لحظة خطر.

فلم يكن خطر الغزو الصليبي مقتصرًا على الأندلس وحدها، بل كان يهدد شمال إفريقيا بأسره. وقد استوعب المغرب الإسلامي، بعد هزيمة الموحدين في موقعة العقاب (٦٠٩هـ/١٢١٢م)^١، هذا الدرس جيدًا، لا سيّما أن من نتائج تلك الهزيمة توغل النصارى في بلاد الأندلس حتى اقتربوا من الجنوب المتاخم للعدوة المغربية. لذا، كان من الضروري إدراك أن مملكة بني نصر تمثل حاجزًا جغرافيًا وبشريًا بينهم وبين النصارى، ما استدعى التضامن معها، خصوصًا في مجال التحصينات العسكرية والاستحكامات الدفاعية التي تُعدّ أساسية في الحفاظ على الخطوط الدفاعية^٢.

وقد دفع هذا الإدراك المشترك لطبيعة الخطر الصليبي القوى الإسلامية في المغرب إلى تبني موقف دفاعي موحد، ساهم في تحويل مملكة غرناطة إلى خط دفاع أول عن غرب العالم الإسلامي. لقد أفرز هذا الوعي سياسة تضامنية فعالة، لم تُترجم فقط في الدعم العسكري، بل أيضًا في مساهمات مباشرة في التحصينات والبنى الدفاعية. ويُلاحظ هنا أن التحالفات لم تكن عاطفية أو دينية فحسب، بل استثمرت جغرافيا العدو كعامل إستراتيجي ضمن مشروع متكامل للأمن الإقليمي، مما أرسى أساسًا قويًا لبناء وتوسيع العمارة العسكرية في غرناطة بدعم خارجي منهجي.

وكان من يعاصر مملكة غرناطة في ذلك ثلاث قوى^٣ ورثت الموحدين في المغرب وخلفتهم، وهي: بنو مرين^٤ في المغرب الأقصى، وبنو زيان^٥ في المغرب الأوسط، وبنو حفص^٦ في المغرب الأدنى (تونس). تشكّلت علاقات غرناطة مع هذه الكيانات المغربية ضمن شبكة توازن إقليمي مرتب، إذ لم تكن التحالفات الغرناطية محصورة بالاستئجار العسكري فقط، بل اعتمدت على تفاعل دائم مع مراكز القوة الثلاثة في المغرب.

وبدوره مؤسس مملكة غرناطة، محمد بن يوسف بن نصر (٦٢٩-٦٧١هـ/١٢٣٢-١٢٧٣م)، يدرك تمامًا أن تأسيس دولة قوية ومستقرة في ظل الاضطرابات التي كانت تعصف ببلاده يعتمد على ذكائه السياسي وقدرته على نسج شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية الدقيقة. ومن هذا المنطلق، سعى بجد إلى إيجاد دعم خارجي، من الممالك المجاورة. كي يعطي الشرعية السياسية لحكمه ويعزز مكانته. إن قرار محمد الأول بربط شرعية سلطته بتحالفات استراتيجية يدل على أنه لم ير في الحكم مشروعًا محليًا مغلقًا، بل امتد نظره إلى بنية دعم تتجاوز حدود الأندلس، وتُسهم بشكل مباشر في تقوية مؤسسات الدولة، ومن ضمنها البنية الدفاعية، التي كانت في أمس الحاجة للدعم المالي والتقني والعسكري من الخارج.

بالنسبة للحفصيين فإنه كان نفوذ حاكم تونس أبو زكريا يحيى الحفص (٦٢٥-٦٤٧هـ / ١٢٢٨-١٢٤٩م) قد ازداد بعد أن انتصر على الموحيدين في تلمسان ، هنا سارع محمد الأول لكسب رضى حاكم تونس عام (٦٤٣هـ/١٢٤٥م)، ومما يدل على ذلك أنه أمر أن تلقى خطبة الجمعة في غرناطة باسم الحفصي أبي زكريا و على هذا الأساس فقد حصل الحاكم النصري منهم مساعدة مالية لم تنقطع حتى أواخر عهده^٧، وكان لهذا الدعم أثره في تقوية المركز المالي للسلطان.

لم يكن الدعم الحفصي مجرد منحة سياسية رمزية، بل كان أحد الروافد الأساسية في تأسيس البنية الدفاعية لغرناطة. إن التمويل المنتظم أتاح للسلطة النصريّة التحرك في مشاريعها المعمارية والعسكرية دون قيد اقتصادي حرج، مما يفسّر الزخم التحصيني الذي شهده النصف الأول من (القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي).

وفي بداية سنة (٦٥١هـ/١٢٥٣م) عاد التعاون بين البلدين وذلك بسبب لجوء الأمير أبي إسحاق إلى غرناطة بعدما ثار على أخيه المستنصر السلطان الحفصي ، فأنقذت له جموع وافرة من الاعراب عبر برفقتهم إلى الأندلس و لجأ إلى سلطان غرناطة أبي عبدالله محمد الثاني (فنهو به وأكرم نزلهو بواؤه بحال عنايته وجعل دار ضيافته لأول نزوله القصر)^٨، وقد شهد وقائع ضد النصاري وأبلى بلاء حسنا فاشتهر اسمه، وهذا ما جعل السلطان الحفصي أبو عبدالله محمد المستنصر (٦٤٧هـ-٦٧٥هـ / ١٢٤٩-١٢٧٧م) يبعث بالهدايا الضخمة والأموال الكثيرة ليكيف أخاه عنه وفي طي ذلك الاطلاع على أحوال أخيه^٩.

في هذا المشهد نجد تتقاطع السياسة بالدفاع بوضوح. إذ لم يكن استقبال غرناطة لأبي إسحاق مجرد إجراء إيواء سياسي، بل تحوّل إلى ورقة ضغط دبلوماسي، ووسيلة لكسب قوة بشرية مسلحة عززت صفوف المسلمين في مواجهة النصاري. كما أن مشاركة هذا الفصيل الإسلامي في الوقائع العسكرية دعمت دفاعات غرناطة بشكل مباشر، ما يؤكد أن سياسة الاحتماء الإقليمي لم تكن سلبية، بل فعّالة وذات أثر ملموس في الواقع العسكري والعمارة الدفاعية. ويبرز هنا كذلك نكاء السلطة الغرناطية في تحويل الأزمات السياسية الخارجية إلى فرص لتعزيز دفاعاتها واستجلاب الدعم المادي والعسكري دون أن تتورّط في صراع مباشر.

لذلك استمرار العلاقة على مدى عهود متعددة يؤكد أنها كانت جزءاً من سياسة خارجية مستقرة نسبياً، وليست مبادرات ظرفية. هذا الاستمرار انعكس في استدامة التمويل، وتدفّق العتاد، بل وفي استقرار الجبهة الجنوبية للدولة. إن الحفاظ على التوازن العسكري في ظل الحصار المسيحي المستمر لم يكن ممكناً دون هذا الدعم المتكرر. كما أن التحصينات المستمرة التي شهدتها الفترة تشير إلى أن البنية العسكرية كانت تُموّل وتُدار عبر موارد مركّبة، أحد روافدها كان التحالف الحفصي طويل الأمد، والذي شكّل عصباً في حفظ استمرارية المجهود الدفاعي

أما بالنسبة لعلاقته مع بني مرين فقد أوصى محمد بن يوسف بن نصر في أواخر عهده ولي عهده بضرورة التحالف معاها كلما لاح خطر النصاري^{١٠}، وتنفيذا لتلك الوصية فقد بعث السلطان محمد الثاني (الفقيه) (٦٧١-٧٠١هـ/١٢٧٢-١٣٠١م) برسالة إلى السلطان المريني أبو يوسف يعقوب (٦٥٦هـ - ٦٨٥ / ١٢٥٨-١٢٨٦م)

يدعوه للمشاركة في الجهاد مرفقا تلك الرسالة بوصية والده قبل وفاته، فلبى أمير المسلمين دعوتهم وأجاب استغاثتهم و استتصارهم وكتب إليهم جواب كتاب استتصارهم^{١١}، ولم يكن هذا التضامن فقط على المستوى الدولي بل أيضا تعدى إلى الجهود الشعبي بالمال و العتاد و الرجال والتي هي دامة اساسية لبناء اسس التحصينات الدفاعية ونذكر السلطان أبو الحسن علي عثمان المريني (٧٣٢هـ-٧٤٩هـ / ١٣٣١-١٣٤٨م) كنموذج سار عليه المخلصون من سلاطين بني مرين إذ يحدثنا ابن المرزوق بالقول : (فأكثر أمواله التي جمعها وصارت له، أنفقها في سبيل الجهاد، وسخرها في مشاريعه وأعماله. وما من سنة تمضي، بل ولا فصل ينقضي، إلا وتصل هداياه إلى الأندلس...^{١٢}). هذه الوصية تكشف عن تحوّل التحالف مع بني مرين من خيار دبلوماسي إلى استراتيجية دائمة لبقاء الدولة .

وقد شيد بنو مرين الدفاعات الحصينة في الأندلس وتولوا الإنفاق علي الإقليم الجنوبي لمملكة غرناطة فمن ذلك تحصين جبل طارق فوجه إليه السلطان أبو الحسن (أحمال الذهب و أهل النجدة من الخدام لذلك فأبتدؤو بناء الحصن فأحكموا سورة ودوروه و مواجهله و آثاره في تحصين المواضع التي يحذر منها عليه و بناء جامع و مخازنه و السفن أثناء ذلك تشحن زرعا و أدما ومرافق وعدد بحرية وبرية بما تذهل العقول عند رؤيته وتحار الأفكار في جمع قدرته^{١٣})، ولم يكنفي بذلك بل رأى السلطان أبو الحسن أن يحيط جبل طارق بسور من كل جانب فكان ذلك العمل يعد ضربا من المحال ولكن همة السلطان أبي الحسن تجاوزت ذلك (فأخرج الأموال وعين العمال و تخير الثقات و الأمناء فأحاط بمجموعة... اتخذ فيها محارس و مساكن من البر و البحر^{١٤}). وقد أمر بتحسين الثغور في كل المواقع الغرناطية (المرينية) المتاخمة للحدود القشتالية و تزويدها بالمؤن والرجال و كان ينفق من أجل تحسين تلك الثغور خمسين ألف دينار شهريا ، كذلك في رندة أمر ببناء المعادل المحصنة و الأبراج الشامخة و الآبار المعينة والزوايا ، وكان يبني في كل حصن من هذه الحصون ومقل من هذه المعادل عدة مخازن و يوفر لها ما يحتاج من المحاصل، وما يحتاج اليه في عمل آلات من الخشب و الحديد والنحاس ... الخ من مواد البناء من أجل تحسين هذه الثغور^{١٥} .

ما يلفت نظرنا هنا هو الطابع الجماهيري للمشاركة، والذي يبرز مدى تجذّر قضية الدفاع عن غرناطة في الوجدان السياسي المغربي. إن مساهمة الشعوب بالعتاد والأموال تعني أن مشاريع البناء والتحسين في الأندلس لم تكن محصورة بمجهود الدولة المركزية، بل شكّلت موضوعاً للتعبئة العامة، ويمثل هذا أوضح تجلٍّ لما يمكن تسميته التدخل العمراني العسكري الخارجي المباشر. فبنو مرين لم يكتفوا بدور داعم عن بعد، بل شاركوا بتمويل وتنفيذ مشاريع تحصينية داخل أراضي غرناطة، ما يجعلهم شركاء فاعلين في تخطيط الأمن الدفاعي للمنطقة. إن قيامهم ببناء جامع ومخازن وسفن بجوار الحصون، يُظهر إدراكهم لأهمية التداخل بين الوظائف العسكرية والدينية والاقتصادية، ويعكس في الوقت ذاته الرؤية الشاملة للعمارة العسكرية التي لم تعد تحصر نفسها في الأسوار بل تشمل التنظيم المكاني الكامل للثغور والمواقع الاستراتيجية.

أما القوة الثالثة دولة الزيانيين فكان تأسيس دولة الزيانيين مترامنا مع تأسيس دولت بني نصر إلى أنه تضامن العسكري بدإ في زمن السلطان الغرناطي محمد الخامس (٧٥٥-٧٩٣هـ / ١٣٥٤-١٣٥٩م) عندما طلب المساعدة من

أجل التضامن مع مملكة غرناطة سنة (٧٦٣هـ/١٣٦١م) ضد الخطر الصليبي عن طريق سفيره الفقيه الكاتب إبراهيم بن الحاج النميري قائلا : (و إعانتهم على مجاورتهم عدو الله ورسوله حسبما عادته بذلك^{١٦}) وقد نجحت السفارة في أداء مهمتها و أستجاب لها السلطان الزياني فوجه مع السفير (خمسين ألف قدح من الزرع وثلاثة آلاف دينار من الذهب للكراء عليه في البج)^{١٧}.

وفي زمن السلطان الغرناطي أبو عبدالله محمد الغني بالله ، وجه البابا في روما سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م) نداء إلى أهل ملته لمحاربة الملك بيدرو ملك قشتالة^{١٨} الذي كان على علاقة طيبة مع مسلمي غرناطة ومن ثمة استباحة دماء المسلمين في مملكة غرناطة، فوجه السلطان بدوره نداءً إلى بني زيان ليهبوا إلى نصرت المسلمين في الأندلس وكان ذلك النداء من نظم الشيخ إبي البركات محمد بن إبراهيم البلفيقي:

هل من مجيب دعوة المستنجد ، أم من مجير للغريب المفرد

هل من ولي ناصر دين الهدى ، أو ذي حمى يحمي حنيفة أحمد^{١٩}

وبرفقة تلك القصيدة رسالة من إنشاء الوزير لسان الدين ابن الخطيب، وكان لهذا النداء الأثر في تحريك الهمة في قلب السلطان الزياني أب حمو الثاني (٧٦٠-٧٩١هـ / ١٣٥٩-١٣٨٩م) و علق على ذلك ابن خلدون بقوله : (وامتعض خليفة الله أيده الله لدين الإسلام وحجزه البحر الزاخر عن الوصول إليهم بنفسه فأمدهم في سبيل الله بالأحمال العديدة من الذهب و الفضة والخيول المسومة ...) ^{٢٠} ، ونتيجة لوصول الدعم الزياني قرر السلطان محمد الخامس شن الحرب على النصارى سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م) ، حيث أمر بتحسين الثغور والاستعداد لصد الهجمات وكانت نتيجة هذه المعركة في صالح المسلمين التي ساعد فيها قوات بني زيان^{٢١} . ويبدو انه حرص سلاطين مملكة غرناطة على تبني هذه السياسة الخارجية، مدركين أهميتها في الحفاظ على توازن العلاقات مع القوى المحيطة.

تُظهر الوقائع المذكورة أن دعم دولة بني زيان لمملكة غرناطة لم يقتصر على البعد الرمزي أو المعنوي، بل تجاوز ذلك إلى تأثير فعلي ومباشر على قدرات المملكة الدفاعية، وفي مقدمتها العمارة العسكرية. فقد ساهمت المساعدات الزبانية، سواء كانت مالية كما في إرسال خمسين ألف قدح من الزرع وثلاثة آلاف دينار من الذهب، أو لوجستية كتوفير الخيل والإمدادات، في تمكين سلاطين بني نصر من تعزيز البنى التحصينية وتجهيز الثغور لمواجهة الهجمات الصليبية. فقرار السلطان محمد الخامس بشن الحرب سنة (٧٦٧هـ/١٣٦٥م) جاء في اعقاب هذا الدعم، متزامناً مع اوامر مباشرة بتحسين الثغور والاستعداد العسكري، وهو ما يشير إلى أن الموارد القادمة من بني زيان أعادت تشكيل موازين القوة لصالح المسلمين، ومنحتهم الفرصة لتوسيع أو إعادة تأهيل المنشآت الدفاعية، بما يشمل القلاع والأسوار ونقاط المراقبة.

لم يقتصر اهتمام سلاطين مملكة غرناطة على إدارة العلاقات الخارجية وبناء التحالفات، بل امتد إلى العناية الدقيقة بالشأن الداخلي، إدراكاً منهم أن الاستقرار الاقتصادي والإداري يشكل أساساً ضرورياً لتعزيز القدرة الدفاعية للمملكة. فقد أشرفوا بصورة مباشرة على المنشآت العسكرية، ليس فقط من حيث بنائها وصيانتها، بل من حيث توفير الموارد اللازمة

لاستمراريتها. ومن هذا المنطلق، أولوا الزراعة والتجارة عناية خاصة، عبر تنفيذ إصلاحات هيكلية واتخاذ تدابير اقتصادية تهدف إلى تنشيط الإنتاج وتوسيع قاعدة الإيرادات.

ويُعدُّ قصر الحمراء، بمنشآته الدفاعية المهيبة، شاهداً بارزاً على هذا التوجه المعماري الذي جمع بين الوظيفة العسكرية والبعد الجمالي. فقد حرص محمد الأول على إقامة حصن منيع أو قلعة تكون حامية له، ومقرّاً للحكم، وملجأً يلجأ إليه عند الحاجة، كما سعى إلى توفير كافة الخدمات الأساسية لهذه القصب، فأقام سداً على نهر حذرة لضمان وصول المياه إلى قصبه الحمراء^{٢٢}، وفي عهد السلطان محمد الثاني الفقيه، تم إتمام بناء الحصن الجديد، ثم من بعده أمر السلطان أبي الحجاج يوسف الأول (٧٣٢-٧٥٥هـ/١٣٣٣-١٣٥٤م) حاجبه أبو النعيم رضوان بتأسيس السور بالحمراء مع أبراجه وبوابته الذي كان يحيط بربض البيازين^{٢٣}، وأكمّله لاحقاً ابنه محمد الخامس^{٢٤}.

هذا التدرج في بناء قصر الحمراء لا يكشف فقط عن تطور عمراني، بل عن تحول في فلسفة الحكم، حيث امتزجت مفاهيم الدفاع والسيادة بالتمثل الرمزي للسلطة. لقد اختزل هذا الحصن، في شكله ووظيفته، رؤية الدولة النصرية لمفهوم "التحصين السياسي"، حيث لا تُبنى القلاع للحماية فحسب، بل لتكريس حضور الدولة ومركزية الحكم، وضمان استمراريتها أمام اضطراب البيئة الإقليمية وتذبذب التحالفات.

وقد باشر السلاطين أحياناً بنفسهم فهذا السلطان محمد الفقيه بنفسه عمل في خندق مدينة القبداق^{٢٥} التابعة لأعمال قرطبة، بعد أن فتحها عقب قتال وحصار شديدين. فنزل الناس من بعده عن دوابهم وشاركوه العمل^{٢٦}. إن نزول السلطان بنفسه للعمل الميداني في بناء التحصينات يكشف عن مفهوم السلطان المجاهد، حيث تتداخل صورة الحاكم العسكري بصانع الأرض المحصنة، كما بدأ الفقيه بإنشاء خط دفاعي يتألف من قلاع وأبراج وحصون، بُنيت على صخور شاهقة مطلّة على السهول والأودية، مما أتاح مراقبة الطرق التي قد يسلكها الأعداء، لا سيما في منطقة ألمرية والمناطق القريبة من وادي آش^{٢٧}. كذلك أهتم السلاطين ببناء الأبراج الدفاعية على أطراف المدن. ففي عهد السلطان يوسف الأول، شيد الحاجب أبو النعيم رضوان أربعين برجاً بطول الساحل الغرناطي لتأمينه^{٢٨}، وفي عهد محمد الثالث، أقيمت خمسة أبراج كانت ملاذاً لسكان الريف من هجمات المسيحيين على فحوص غرناطة^{٢٩}.

كذلك أقام سلاطين غرناطة أبراجاً مستديرة لتعزيز الاستحكامات الدفاعية للملكة، وأبراجاً مربعة مثل أبراج غرناطة و المرية و قصبه مالقة وجبل فارو وجبل طارق^{٣٠}، وكذلك حفر الخنادق حول المدن لاحكام تحصيناتها^{٣١}.

ويكشف لنا هذا الاهتمام بتشديد الأبراج الدفاعية في أطراف المدن والسواحل عن مدى وعي سلاطين بني نصر بطبيعة الخطر المتغيّر الذي كان يترّص بالمملكة. فقد أدركوا أن التهديد لم يعد محصوراً في الجبهات التقليدية، بل بات يشمل هجمات برّية وبحرية، تستهدف المناطق الفرعية والريفية. فجاءت هذه الأبراج كاستجابة عملية لتوسيع الحماية، كان لهذا التمدد الدفاعي دور في تعزيز الترابط بين المركز والهوامش، إذ تحولت الأبراج إلى نقاط تواصل أمني وملاجئ للسكان في أوقات الأزمات، فأسهمت في صيانة التوازن السكاني، واستبقائها داخل نطاق السيادة الغرناطية.

ولم تتوقف جهود السلاطين فقط على البناء بل أيضا كانوا مهتمين بصيانتها عند الحاجة إذ قام السلطان محمد الخامس بصيانة السور حول جبل طارق في عام (١٣٥٥هـ/١٣٥٥م) ، كذلك قام بأعادة تحصينات الحمراء التي خربت أثر أحداث عام (٧٦٦هـ / ١٣٦١م)، وأنفق (٢٠٠٠ ألف) لتجديد قسبة أرجونة ^{٣٢} ، كذلك جدد السلطان الحجاج حصن جبل فارة بمالقة لأهمية الموقع في تحصين حدود المملكة ^{٣٣} .

تُعد أعمال الصيانة التي باشرها محمد الخامس وأبو الحجاج في مواقع استراتيجية كجبل طارق وقسبة أرجونة وجبل فارة، دليلاً على أن الدفاع لم يكن مشروعاً انتهى ببناء الحصن، بل كان عملاً مستمراً يتجدد بحسب الظروف السياسي. إن تخصيص أموال ضخمة لإعادة بناء ما دُمّر، يُظهر أن سلاطين بني نصر كانوا على وعي بأن الخلل في أي جزء من المنظومة الدفاعية قد يُفتح باباً للهجوم، وهو ما يجعل من الصيانة فعلاً دفاعياً بامتياز، لا يقل أهمية عن البناء الأول.

واستكمالاً للسياسة الداخلية اهتم سلاطين بني الأحمر بالزراعة و التجارة ، وبما أنه تنوعت تضاريس المملكة بين المرتفعات والمنخفضات، واختلاف خصوبة أراضيها، استدعى حلولاً مدروسة لضمان استغلالها الزراعي الكامل. فكان لسلاطين بني نصر دور ريادي في تطوير نظم الري، عبر بناء السدود، وشق القنوات، وإقامة الجسور، مستفيدين من معارف الوافدين والمهاجرين في تحسين تقنيات استجرار المياه إلى المناطق المرتفعة.

وقد تجلّى هذا التوجه بشكل واضح في عهد السلطان أبو الحجاج يوسف الأول (٧٥٥هـ/١٣٥٤م)، الذي توسّع في إنشاء النواير والسواقي، وعزّز الإنتاج الزراعي بتقديم البذور والدواب للفلاحين مقابل التزامهم بزيادة الغلة ^{٣٤}. ودون ابن الخطيب هذا المشهد بقوله: (اضطردت في أرجائها وساحتها المياه، وتعددت الجنات بها والبساتين ^{٣٥}). ويكشف هذا الاستثمار في البنية التحتية الزراعية عن رؤية اقتصادية استراتيجية، إذ لم تكن الزراعة غاية في ذاتها، بل وسيلة لتوليد فوائض مالية وموارد عينية ساعدت على تمويل مشاريع التحصين والدفاع، بما في ذلك صيانة القلاع وتشديد الأسوار، وهي لبنات جوهرية في منظومة العمارة العسكرية التي اعتمدت عليها المملكة في صدّ الهجمات الصليبية المتكررة.

وفي ميدان التجارة، لم يغفل سلاطين بني الأحمر عن أهمية ربط الاقتصاد المحلي بشبكات تبادل أوسع. فعمدوا إلى توقيع معاهدات تجارية مع القوى المجاورة، وفي مقدمتها الممالك الإسبانية، لتأمين تدفق السلع، وتشجيع الحرف، وجذب الكفاءات الصناعية. وقد مثلت معاهدة محمد الثاني مع خايمي الثاني، الموقعة في ١١ رجب ٦٩٥هـ/ ١٥ مايو ١٢٩٨م، نموذجاً لهذا الانفتاح، حيث نصّت على حرية تنقّل التجار وتبادل السلع مقابل ضرائب محددة ^{٣٦}.

إن هذا الانفتاح الاقتصادي لم يكن إجراءً ظرفياً، بل خياراً استراتيجياً لرشد خزينة الدولة بإيرادات دائمة. وقد أعاد السلاطين توجيه جزء كبير من هذه العائدات نحو مشاريع الدفاع، إدراكاً منهم بأن تأمين التجارة يتطلب جدراناً حصينة، وقلاعاً منيعة، وشبكة تحصينات تواكب التهديدات الخارجية، ما يؤكد التكامل العميق بين الاقتصاد والعمارة العسكرية في الرؤية السياسية لبني نصر.

ثانياً: العامل الديني:

كانت القيم الدينية ذات تأثير جوهري في توجيه سلوك غالبية سكان سلطنة غرناطة، نظراً لتمسكهم العميق بالدين وتعاليمه. وقد أشار ابن الخطيب إلى الحالة الدينية في السلطنة بقوله: (أحوال أهل هذا القطر في الدين وصلاح العقائد أحوال سنية، والأهواء والنحل فيهم معدومة، ومذاهبهم على مذهب مالك بن أنس إمام دار الهجرة)^{٣٧}. كما وصف المقرئ مدينة غرناطة بأنها كانت تزخر بالمصلين، حيث تميزت بكثرة المحاريب والمنابر، وانتشار الراكعين والساجدين والذاكرين والعبّاد والعلماء، بقوله: (وبأنها من البلدان التي تعددت فيها المحاريب والمنابر والراكع والساجد والذاكر والعباد والعالم)^{٣٨}.

وقد أولى أهل سلطنة غرناطة اهتماماً بالغاً بتنشئة أبنائهم منذ الصغر على المبادئ الدينية، حيث حرصوا على تعليمهم القرآن الكريم والسنة النبوية في الكتاتيب والمساجد. وأشار ابن العربي إلى هذه الظاهرة بقوله: (وصار الصبي إذا عقل وسلوكاً به أمثل طريقة لهم، وعلموه كتاب الله تعالى)^{٣٩}، ولم يقتصر التعليم على العلوم الدينية فحسب، بل امتد ليشمل مختلف العلوم النقلية والعقلية. وكان المسجد يُعدّ المؤسسة التعليمية الأهم في الأندلس آنذاك، وهو ما أكدّه المقرئ في قوله: (وليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرؤون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرؤون لا ليتعلموا، لا ليتخذوا جارياً)^{٤٠}.

وقد وُجدت في عاصمة المملكة العديد من المساجد التي جمعت بين الوظيفة الدينية والتعليمية، وفي مقدمتها المسجد الجامع الذي شيده ثاني سلاطين بني الأحمر، محمد الفقيه، وعدّ من أعظم مناقبه التي يُذكر بها. وقد لعبت هذه المؤسسات التعليمية دوراً حضارياً بارزاً عبر فقهاء، من خلال تثقيف طلبة العلم، وتشجيع الأبناء على مفاهيم الجهاد والدفاع عن الوطن. وعظّم أهالي غرناطة هذا الدور للفقهاء، (إذ بلغ تقديرهم للعلم والعلماء أن صار مدلول كلمة الفقيه عندهم مدلولاً رفيعاً، حتى أنهم كانوا يسمون الأمير العظيم بالفقيه مثل محمد الفقيه)^{٤١}.

إن العناية التي أولّاها مجتمع غرناطة لتعليم الأبناء منذ الصغر، لا يمكن قراءتها فقط في سياق التنظيم التربوي، بل يجب فهمها ضمن رؤية حضارية شاملة، كان الدين فيها يشكل جوهر الهوية الجماعية. فالمجتمع الغرناطي لم يكن ينتظر توجيهها سلطوياً ليمسك بتعاليم الدين، بل كان بطبيعته مجتمعاً متديناً، يرى في الإسلام إطاراً ناظماً للحياة اليومية، ومصدراً للقيم والتماسك والاستمرارية.

وقد أدركت الدولة هذا الميل الفطري في المجتمع، فحوّلت إلى ركيزة استراتيجية ضمن مشروعها السياسي والثقافي. فالتعليم الديني لم يكن هدفاً فقط الحفاظ على العقيدة، بل بناء مواطن مسلم مدرك لواجبه في الدفاع عن أرضه ودينه، ومؤمن بأن التمسك بالعلم الشرعي هو سلاح ناعم في وجه التحديات الوجودية التي كانت تحيط بالمملكة.

انعكس هذا التوجّه الديني في سلطنة غرناطة على سياسات سلاطينها، حيث أولوا اهتماماً بالغاً بالأحكام الشرعية والفتاوى الدينية، إدراكاً منهم لأهميتها في تنظيم شؤون المسلمين من العبادات والمعاملات، فضلاً عن دورها في تعزيز البنية الدفاعية والعسكرية للسلطنة. فقد كان مؤسس الدولة، محمد بن يوسف بن نصر (٦٣٥-٦٧١هـ/١٢٣٨-١٢٧٢م)،

على الرغم من انشغاله بتنشيت حكم بني الأحمر، شديد الحرص في الوقت نفسه على هذا الجانب، إذ (كان يعقد مجلسًا كل أسبوع يحضر فيه كبار علماء الدولة وقضااتها)^{٤٢}.

وقد أصبح هذا التوجّه سمة بارزة لدى سلاطين غرناطة اللاحقين، ومنهم السلطان أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل (٧٣٣-٧٥٥هـ/١٣٣٩-١٣٥٤م)، الذي أبدى اهتمامًا بالغًا بأهل العلم، حيث استوزر لسان الدين بن الخطيب وأكرمه، كما حرص على تكريم العلماء بوجه عام^{٤٣}. ولذلك، عَمِرَت حاضرتهم بالعلماء والفقهاء والمتصوفة، فنجد في المجلس الواحد يجتمع أكابر علماء المغرب والأندلس، وهو ما أشار إليه أبو إسحاق الشاطبي، قال: (حضرت يومًا مجلسًا في المسجد الجامع بغرناطة مقدم الأستاذ القاضي أبي عبد الله المقرئ في أواخر (٧٥٧هـ/ ١٣٥٦م)، أبا القاسم الشريف، والاستاذ ابا سعيد بن لب، والاستاذ أبا عبد الله البلسني، وذا الوزارتين أبا عبد الله الخطيب وجماعة من الطلبة)^{٤٤} واضح أنه تمتع الفقهاء في ظل بني الأحمر بمكانة جلية في المجتمع الغرناطي وفي الحاضرة الغرناطية، بحيث لم تكن تُعقد بيعة، ولا يُخلع سلطان، إلا بحضورهم، فهم رجال الشريعة وأعلامها المشاهير. وهذا يؤكد لنا أن البُعد الديني في سلطنة غرناطة لم يكن هامشًا على هامش السلطة، بل كان عنصرًا تأسيسيًا في شرعنة الحكم وتنظيم المجتمع. فالعلاقة الوثيقة بين السلاطين والفقهاء لم تكن مجرد تحالف وظيفي، بل كانت تعبيرًا عن بنية حكم تستند إلى الشرعية الدينية بوصفها الضامن الأخلاقي والسياسي لاستمرارية الدولة.

ساهمت الاضطرابات السياسية التي عصفت بمملكة غرناطة، إلى جانب الصراع غير المتوازن مع الممالك المسيحية الإسبانية، في تعميق شعور سكانها بالعزلة والتهديد، حتى باتوا يشعرون كأنهم غرباء في أرض يحيط بها البحر من جهة، والأعداء من كل الجهات. وقد عبّر ابن الخطيب عن هذه الحالة النفسية بقوله إنهم كانوا يدعون الله أن يُعينهم على إقامة الدين في (هذا الوطن الغريب)^{٤٥} (القطر الوحيد، المنقطع بين الأمم الظافرة، والبحور الزاخرة، و المرام البعيدة)^{٤٦}، في إشارة واضحة إلى شعور الانفصال والانكفاء الحضاري داخل محيط عدائي. وقد انعكست هذه الحالة على سلوك الغرناطيين، فكانوا دائمًا في حالة استنفار واستعداد، حتى في المناسبات الدينية؛ فكان من المعتاد أن يخرجوا أيام الأعياد إلى السهول وهم يحملون أسلحتهم، نظرًا لقربهم من أراضي العدو واحتمال تعرّضهم لهجمات مفاجئة في أي وقت^{٤٧}.

ولم يكن هذا الوعي بالخطر محصورًا في السلوك الفردي، بل امتد إلى السياسات العامة؛ إذ بذلت الدولة والمجتمع جهودًا كبيرة في تعزيز التحصينات الدفاعية برًا وبحرًا، دون تردد في إنفاق المال والموارد. وقد أثنى المؤرخون، وفي مقدمتهم الوزير لسان الدين بن الخطيب، على حجم التكاليف والطاقت التي خُصصت لهذا الهدف، والتي كانت تُموّل استنادًا إلى فتاوى الفقهاء، سواء المعاصرين منهم أو ما ورد في كتب فقهاء المالكية المتقدمين. وقد علّق الشاطبي على أهمية هذا التعاون بين الدولة والرعية بقوله: (وكان خراج السور في بعض مواضع الأندلس في ذلك الوقت موزعًا على أهل الموضع، وقد أجاز ذلك الفقيه أبو إسحاق معتمدًا على قيام المصلحة التي إن لم يقم بها الناس فيعطون ضاعت عليهم)^{٤٨}.

ومن الأمثلة الدالة على هذا التكامل بين الشرع والسياسة، ما قام به السلطان محمد الخامس الغني بالله (٧٦٣-٧٩٣هـ/١٣٦٢-١٣٩٢م)، الذي استعان بسفيره لسان الدين بن الخطيب لحث سكان مألقة على التبرع والمشاركة، وبت الحماسة في نفوسهم، مؤكداً ضرورة توظيف أموال الضرائب لدعم الجهود الحربية وتقوية الدفاعات^{٤٩}. وكذلك فعل محمد بن يوسف بن نصر، مؤسس المملكة، حين شرع في بناء حصن العاصمة غرناطة في مطلع عهده، فواجه أزمة مالية اضطرته إلى الاستعانة بالرعية، فأصدر توجيهاته إلى عماله، كما جاء في الرواية: (لما تم له تملك الحضرة، اضطر إلى المال فعظم على العمال ضغطه، وأبتنى حصن الحمراء...) ^{٥٠}.

ورغم وجود آراء متباينة حول مشروعية الضرائب المفروضة على الشعب الغرناطي، إلى أن معظم هذه الضرائب لم تكن شرعية^{٥١}، أي لم يرد بها نص في القرآن الكريم أو السنة النبوية، ويعد ابن لب^{٥٢} أحد الفقهاء الذين رفضوا هذه الضرائب واعتبرها مخالفة للشرع وتعدي على أموال الناس بغير حق، بل إنها أثقلت كاهل الغرناطيين^{٥٣}، إلا أن الواقع العملي فرضها كضرورة لا بد منها فبغير المال، لا يمكن إنشاء جيش، أو بناء تنظيم إداري، أو تأسيس بنية دفاعية فعالة. ومن هذا المنطلق، كان سلاطين بني نصر ينجحون غالباً في إقناع الفقهاء بإصدار الفتاوى التي تُضفي الشرعية على تلك الضرائب، بما ينسجم مع مقتضيات المصلحة العامة وحماية الدولة^{٥٤}.

وعلى الرغم من هذه الضرائب، فإن الشعب الغرناطي لم يتوان لحظة عن دعم وطنه بالمال والسلاح، مدفوعاً بإحساس عميق بالخطر المحدق، وإيماناً بأن ما يقدمه من أموال يضمن له البقاء في مملكة تحيط بها القوى المعادية من كل جانب. وقد تجلّى ذلك بوضوح في عام (٦٦٠هـ/١٢٦٦م)، حين دفع ابن الأحمر أربعين ألفاً من أموال المسلمين لتأمين حملته على مدينة شريش^{٥٥} والقلعة، ما دفع الناس إلى بيع ثيابهم وخيولهم لتوفير هذا المبلغ^{٥٦}، في موقف يجسد مدى التضحية من أجل الصالح العام.

ولم يقتصر هذا الاندفاع على حدود السلطنة، بل شارك السكان في الدفاع عن مواقع استراتيجية مثل جبل طارق، حتى عندما كان تابعا في بعض الفترات لدولة بني مرين في المغرب^{٥٧}. كما ساهم الفقهاء أنفسهم في هذا المجهود؛ فقد ورد أن الفقيه أبو الوليد التجيبي (ت ٧١٨هـ) جهّز من ماله الخاص عدة كاملة من السلاح والخيول للغزاة، إلى جانب الكتب التي ألفها في هذا المجال، والتي شكّلت جزءاً من التأطير الشرعي لمفهوم الدفاع والرباط^{٥٨}. يعكس هذا المشهد التاريخي تفاعلاً عميقاً بين الواقع السياسي المتقلب لمملكة غرناطة والمنظومة الدينية والاجتماعية التي تحكمته في صياغة سلوك الدولة والمجتمع على حد سواء. لقد أفرز الإحساس الدائم بالتهديد الخارجي بنية دفاعية لا تقوم على القوة العسكرية فحسب، بل على تعبئة شاملة تستند إلى شرعية دينية واجتماعية، جعلت من الجهاد والتحصين مسؤولية جماعية تتقاسمها السلطة والرعية.

إن اعتماد الدولة على الفتاوى الشرعية لتمويل الدفاعات لم يكن مجرد إجراء إداري، بل يعكس اندماجاً واعياً بين السياسة والدين، حيث شكّلت الفتوى أداة تعبئة، ووسيلة لضمان الالتزام الشعبي بالمجهود الحربي. وهذا يعبر عن نضج

في فهم الدولة لطبيعة المجتمع الغرناطي، الذي كان يستمد تماسكه من مرجعية إسلامية قوية، ويرى في الدفاع عن الأرض دفاعاً عن الدين والهوية.

وفي هذا الإطار، تظهر شخصية السلطان والعالم والفقهاء في صورة متداخلة، حيث يبرز الفقهاء ليس فقط مرشداً روحياً، بل شريكاً في القرار السياسي والعسكري. وبذلك، يمكن القول إن التجربة الغرناطية قدّمت نموذجاً فريداً في التاريخ الإسلامي الغربي، حيث وُظّفت المؤسسات الدينية والرمزية لخدمة مشروع البقاء، وأُعيد تعريف مفهوم "التحصين" ليشمل الإنسان والعقيدة، لا الحجر والصور فقط .

لم يكن دور الفقهاء في مملكة غرناطة مقتصرًا على توجيه العامة فحسب، بل تجاوز ذلك إلى إسداء النصائح لسلطين بني الأحمر، محذرين إياهم من إهدار أموال بيت المال في الملذّات والبدخ، ومؤكدين ضرورة توجيه تلك الموارد نحو تلبية حاجات الرعية وصرفها في أوجهها الشرعية. مستعينين بوصايا الإمام أبي حامد الغزالي ما يعكس هذا التوجّه الأخلاقي: (والمال نعمة من نعم الله تعالى، فلا تجعله ذريعة إلى المعصية، فتجمع بالشهوات بين إتلافك وإتلافه، واستأنس بحسن جواره، واصرف في حقوق الله تعالى بعض أطواره، فإن فصل المال عن الأجل فأجل) ^{٥٩} . وفي ظل الظروف السياسية المعقّدة التي واجهتها مملكة غرناطة، وكثرة الأعداء المحيطين بها، دعا الفقهاء سلاطينها إلى اتباع سياسة الصلح المؤقت مع بعض الخصوم، ريثما يتمكنوا من تعزيز قوتهم واستعادة التوازن العسكري. وقد جاءت هذه الفكرة في القول المنسوب: (ليكن السلطان لغريق من أعدائه مصاحباً ومداهنًا) ، (الصلح أحد الحروب التي يُدفع بها الأعداء عن المضرة، فإذا كثّر أعداؤك فصالح بعضهم، وأطمع بعضهم بصلحك، واستقبل بعضهم بحربك) ^{٦٠} ، لقد كان الهدف من هذه التوجيهات الحفاظ على الهيكلية الدفاعية للمملكة، وضمان تحصينها في وجه التهديدات المتواصلة، عبر إدارة الموارد والسياسة بحكمة شرعية وسياسية.

حرص الفقهاء على توجيه آرائهم الفقهية في صياغة استراتيجيات الدفاع وتطوير التحصينات الدفاعية التي تسهم في حماية الأمة من الهجمات الخارجية. كما كانوا يشرفون على تطبيق المعايير الأخلاقية وأحكام الشريعة في سياق الحروب، وهو ما انعكس على تخطيط وتطوير الحصون والخنادق. وفي هذا السياق، يشير ابن الأزرقي في كتابه بدائع السلك إلى أهمية اتخاذ التدابير الدفاعية، حيث يقول: "إذا ابتليت بالحرب فأذكِ العيون بالنهار، وبالغ في الحراسة بالليل، وخندق إن كنت مقيماً، وحصّن مضاربك، وليكن جندك عليك حصناً، ولأنفسهم حرساً." ^{٦١} كما يحذّر ابن الأزرقي أهل الحصون من التهاون في الحراسة، قائلاً: (إياكم معشر أهل الحصن والافتراق، وإقبال الحراسة عليكم بحفظ الأبواب، فإن الزمان خبيث، وأهله أهل غدر) ^{٦٢} .

ويؤكد في هذا السياق على ضرورة اليقظة الدائمة، مشيراً إلى أن قوة الحصون والقلاع لا تكفي وحدها، مستشهداً بحديث النبي (ﷺ): (إنما الحرب خدعة) ^{٦٣} ، مما يوجب على الجنود والمجاهدين أن يكونوا في حالة استعداد دائم ويقظة مستمرة.

الى جانب الدور الكبير الذي أدّاه الفقهاء والعلماء في الدفاع عن مملكة غرناطة، كان للمتصوفة والفكر الصوفي حضور فعال ومؤثر. فقد دخل التصوف^{٦٤}، إلى الأندلس في وقت مبكر، مع بدايات الفتح الإسلامي للمنطقة (٩٢-٩٣هـ/٧١١-٧١٢م)، من خلال بعض التابعين الذين قدموا مجاهدين ومرابطين، وأنصفوا بالورع والتقوى والزهد في الدنيا.

وبما أن الجهاد في سبيل الله يُعدّ من المبادئ الأساسية في الإسلام، باعتباره وسيلة للوصول إلى رضا الله وجنّاته، فقد تبنّاه المتصوفة كعنصر جوهري ضمن منظومتهم الروحية. وقد عبّر الشيخ محيي الدين ابن العربي عن هذا التوجه في وصاياه، (تمسك بالجهاد الأكبر، وهو جهاد هوى النفس فإنك إذا جاهدت نفسك هذا الجهاد، خلص لك الجهاد الآخر ضد المعتدين، الذي إن قضيت فيه كنت من الشهداء الأحياء الذين عند ربهم يرزقون)^{٦٥} حيث دعا إلى التمسك بما أسماه "الجهاد الأكبر"، أي مجاهدة النفس والهوى، مُعتبراً أن هذا النوع من الجهاد يطهّر النفس ويؤهلها للجهاد الآخر، أي القتال في سبيل الله، الذي إن سقط فيه المجاهد، نال مرتبة الشهادة والرزق عند الله.

ومن منطلق الزهد والتقشف الذي يُميّز الحياة الصوفية، اعتاد كثير من المتصوفين اعتزال حياة العامة، واختاروا التواجد في أماكن نائية، بعيدة عن ضوضاء المدن، لأجل العبادة والرباط^{٦٦}. وقد بيّن ابن العربي في الفتوحات المكية هذا السلوك، (ابن العربي في الفتوحات المكية هذا السلوك،) منهم السائقون، وهم المجاهدون في سبيل الله، لأن المفاز المهلكة، البعيدة عن العمران لا يكون فيها ذاكر لله من البشر، لزم بعض العارفين السياحة، صدقة منهم على بدياء، التي لا يطرقتها إلا أمثالهم، و الجهاد في أرض الكفر، التي لا يوحد الله تعالى فيها، فكان السياحة بالجهاد، أفضل من السياحة بغير الجهاد)^{٦٧}، مُشيراً إلى أن بعض العارفين ارتادوا الصحارى والمواضع الخالية من العمران، لا لشيء سوى أن هذه الأماكن لا يُذكر فيها اسم الله، فصاروا يرتادونها "صدقة على الأرض"، كي لا تخلو من ذكر الله، كما ربط هذا النوع من "السياحة الصوفية" بالجهاد الحقيقي، حيث يكون الوجود في أرض الكفر التي لا يُعبد فيها الله وسيلة للجهاد الروحي والدعوي، وهو في نظره أعلى مرتبة من السياحة التي لا تصحبها نية الجهاد.

وقد عُرف عن المتصوفة أنهم يجمعون بين التقوى والبطولة، فقد وصفهم بعض المؤرخين بأنهم "رهبان في الليل، فرسان في النهار"^{٦٨} في إشارة إلى تفرّغهم للعبادة ليلاً وخوضهم غمار الجهاد نهاراً. هذا التوصيف يُبرز بوضوح كيف أصبح الجهاد مكوناً رئيسياً في الفكر الصوفي، حتى أضحت أحد أركان طريقهم الروحي، ودفعهم ذلك إلى تأسيس الرباطات على الثغور، والدفاع عن ديار المسلمين في مواجهة التوسع الصليبي، الذي مثّل تهديداً مستمراً لمملكة غرناطة وغيرها من المناطق الإسلامية بالأندلس^{٦٩}، وقد شهدت الأندلس في أواخر (القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي) إقامة رباطات صغيرة يقيم فيها النساك والعباد من أجل العبادة أو الجهاد والمرابطة^{٧٠} وبعدها بدء ينتشر في أنحاء مختلفة في الأندلس ويزداد عددها، وشهد المجتمع النصري حركة زهدية قوية في أوساط العامة والخاصة، فكثر الزهاد والمتصوفون، فبالإضافة إلى أوضاع هذه الدولة الخاصة، ساعد ازدهار حركة الزهد قدوم مهاجرين من الهند وسمرقند و تبريز و خراسان قاستقروا في الأندلس وساهموا في إبراز تيار الزهدو أيضا أهتمام سلاطين بني الأحمر وتقديرهم و

أحترامهم^{٧١} ، ودليل ذلك محاولة التقرب منهم في بداية نشأتها ما قام به السلطان محمد بن يوسف بن الأحمر لما تعرض للضغط من مملكة قشتالة الذي كان ملتزماً معه بمعاهدة تلزمه بالاستعداد لنصرته لمحاربة خصمه القشتالي، غير أنه توجه إلى وادي اش حيث يقيم الشيخ مروان بن عبد الملك بن إبراهيم بشير القيسي الصوفي (ت ٦٦٧هـ/١٢٦٨م)^{٧٢}، مستغنياً به لنجدته من الأزمة التي حلت به، وقد ألتمز السلطان برأي الشيخ الذي وجد بدعائه و دعاء أمثاله الخلاص من القيد السياسي^{٧٣} .

وقد زارهم أبْن بطوطة خلال رحلته الأندلسية سنة (٧٥١-٧٥٢هـ / ١٣٥١-١٣٥٢م)، حيث شاهد بغرناطة عددا من الصوفية و الذين يسميهم بفقراء العجم^{٧٤} (ولقيت بغرناطة شيخ الشيوخ و المتصوفين بها، الفقيه أبا علي بن الشيخ صالح الولي أبي عبدالله محمد بن المحروق ، و أقمت أياما بزوايته التي بخارج غرناطة، وأكرمني أشد الإكرام، و توجهت معه إلى زيارة الزاوية الشهيرة البركة المعروفة برابطة العقاب، والعقاب جبل مطل على خارج غرناطة، وبينهما نحو ثمانية أميال)^{٧٥} كان المرابطون يحيون حياة تقوم على الحراسة و الزهد و التعبد و ذكر الله بصوت مرتفع، وفي هذا يقول الصوفي الغرناطي أبْن أبي زمنين (ورأيت أهل العلم يستحبون التكبير في العساكر و الثغور و الرباطات، دبر صلاة العشاء و صلاة الصبح تكبيرات عاليا ثلاث تكبيرات، ولم يزل ذلك من شأن الناس قديما)^{٧٦} وكانت الحراسة تعتبر من صفات المراقبة، و عرف الحرس بأسم السمار^{٧٧}.

ومن أشهر المعارك التي حدثت في تلك الفترة معركة طريف سنة (٧٤١هـ/١٣٤٠م) التي أستشهد فيها أبرز شيوخ الصوفية وهو القاضي أبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد الاشعري المالقي (الذي تميز بموقفه النبيل في تلك المعركة حيث كان يصول و يجول في الميدان ويرغب الجنود في الجهاد و يشد البصائر و يرمي الأبطال، ويكثر من قول حسبنا الله و نعم الوكيل وكان رابط الجأش مجتمع القوى و سقط في هذه المعركة شهيدا محرصا)^{٧٨}. وتكمن أهمية هذه المنشأة المعمارية أن جمعت بين واجب الرب وواجب الوطن من خلال صور التصوف، العبادة والجهاد وقد حققت الربط أهدافا من خلال الدفاع عن البلاد الإسلامية من جهة البر والبحر.

ثالثاً: العامل الاقتصادي :

شكّلت البيئة الطبيعية والاقتصادية في مملكة غرناطة عاملاً حاسماً في تشكّل وتطور العمارة العسكرية، حيث لم يكن بناء الحصون والأسوار مجرد استجابة أمنية، بل جزءاً من نظام شامل ممتزج بين الجغرافيا، والاقتصاد، والبنية السياسية. فمن خلال تكييف الأنشطة الزراعية، والصناعات الحرفية، وتنظيم الضرائب، وتنشيط المبادلات التجارية في الموانئ، استطاعت الدولة النصرية أن تُؤسس قاعدة مادية مستقرة أمنت لها القدرة على تنفيذ مشاريع التحصين العسكري مما يعكس نموذجاً متقدماً من التكامل بين الاقتصاد والدفاع في مواجهة التحديات الخارجية المتصاعدة. احتلت الزراعة موقعاً محورياً في اقتصاد مملكة غرناطة، وشكّلت الركيزة الأساسية للمعيشة اليومية لسكانها. وقد امتازت الأراضي الغرناطية بخصوبة تربتها ووفرة مواردها المائية، وهو ما جعل منها واحدة من أبرز النماذج الزراعية في الأندلس. وقد ساهمت الأنهار، مثل نهر شنيل وحدره، في تغذية الحقول والمزارع، وصفها العمري بقوله (كثيرة المطر

والأنهار والبساتين والشجر والفواكه ولها نهران شنيل وحدره^{٩٠}، فيما عزز المناخ المعتدل على مدار العام من وفرة المحاصيل وتنوعها على الرغم من حر الصيف وبرودة الشتاء وغزارة الأمطار، فإن الجو ظلّ معتدلاً على مدار العام، بفضل انفتاح المدينة على الرياح الشمالية، في حين منعت سلاسل الجبال الجنوبية وصول الرياح الحارة إليها. ولا شك أن لهذا المناخ دوراً حاسماً في جودة التربة ونجاح الزراعة بها (ومن كرم أرضنا أنها لا نعدم زريعة بعد زريعة ورعيا بعد رعي طول العام)^{٩١}.

تميزت مناطق المملكة الزراعية بتخصصها في أنواع معينة من المحاصيل، وامتألت غرناطة بالبساتين والحدائق المعروفة آنذاك باسم "الجنان" أو "الجنات" أو "المنى"^{٩٢}، أو المدرجات^{٩٣}، كما أطلق على المزرعة أو البستان تسمية "جنة فلان"، مثل: جنة الجرف، جنة العرض، جنة ابن عمران، وجنة العريف. وذكر ابن الخطيب في احاطته ان عدد هذه الجنات على عهده كان يبلغ نحو المائة، و أن منطقة غرناطة تضم ما يقرب ثلثمائة قرية، منها ما كان سكانه يبلغون الالاف يشتركون في امتلاكه)^{٩٤}.

وكانت زراعة القمح منتشرة بكثافة في "الفحص" والمناطق الواقعة إلى الشمال الشرقي من غرناطة، كما زُرعت الحنطة والشعير، في حين شكّلت الذرة عنصراً غذائياً أساسياً لدى الطبقات الشعبية، فكانت تُزرع في مناطق مختلفة من المملكة^{٩٥}.

وأثمرت وفرة مياه الري وخصوبة التربة بساتين فاكهة متعددة الأنواع، وقد وصفها ابن الخطيب بقوله: (كثيرة الثمار، ملتقة الأشجار، أكثرها أدواح الجوز، ويحسن فيها قصب السكر، ولها معادن)^{٩٦} وقد اشتهرت بعض المدن والجهات بزراعات محددة: فمدينة مالقة مثلاً عُرفت بزراعة التين، حتى قيل انه ليس في الدنيا مثله^{٩٧}، أما الزيتون فكان يُزرع في المرية، وبسطة، ووادي آش^{٩٨}، في حين انتشرت مزارع الكروم في المنحدرات السفلى المغطاة بأشجار الزيتون، وصولاً إلى ساحل البحر المتوسط في البُجانة قرب مرية، ومالقة، والمنكب^{٩٩}. كما زُرع العنب في لوشة، وبرجة، والمرية، واهتم الغرناطيون أيضاً بزراعة قصب السكر وأشجار اللوز، خاصة في المنكب وشلوبانة^{١٠٠}، إلى جانب أصناف متنوعة من الفواكه والثمار^{١٠١}. أما الثروة الحيوانية، فقد كانت ذات أهمية بالغة، لاسيما في المناطق الجبلية والسهول الشرقية القاحلة. وقد اشتهرت مدينة رندة بإنتاج الصوف لكثرة المواشي فيها^{١٠٢}، في حين كانت بيرة منطقة انتشار للإبل، بينما وُصفت أشكر بأنها "مسرّح البهائم". وتمتلك كل قرية الأراضي والسفوح الجبلية المجاورة التي كانت تُستخدم كمراعٍ لحيواناتهم، وكانت كل قرية تملك مايجاورها من سفوح الجبال لرعي حيواناتهم بها^{١٠٣}.

لم تقتصر الزراعة على إنتاج الغذاء فحسب، بل كانت مصدراً رئيسياً لتأمين احتياجات القرى من العلف والمؤونة، كما ساعدت في استقرار السكان وانتشار العمران القروي. حتى أنه وصل عدد القرى التابعة للسلطنة المئتان وسبعون قرية^{١٠٤}، ومعظم هذه القرى كانت الامصار عمراناً وسكنى كانت عامرة بالسكان وبلغ عدد سكان بعضها الالوف^{١٠٥}.

وحرص الفلاحون على تشييد مخازن محاذية لمزارعهم لتخزين الحبوب القابلة للبقاء لفترات طويلة دون تلف، إلى جانب تخزين أعلاف الحيوانات، تحسباً لفترات الأزمات أو لتأمين مؤونة السنة اللاحقة. حيث الغرناطيون يقومون بتخزين

القمح في الصوامع تحت الأرض وقد طوّر سكان قرى مثل أندش، ووادي آش، وقرية شريش، وفنيانة، تقنيات تخزين ذكية تمثلت في حفر أرضية خصصوها لحفظ الغلال^{٩٥}، بما يتيح لهم العودة إليها في أوقات الحصار أو الهجوم. وتُفيد المصادر بأن هذه القرى كانت تنتج ما يقارب (٢٦٠,٠٠٠ قح^{٩٦}) من الحبوب المتنوعة سنوياً^{٩٧}، مما وفر لها قدرًا كبيرًا من الاكتفاء الذاتي والصمود في وجه الاعتداءات، وفي هذا السياق، يروي المقري في أحداث سنة (٨٩٥هـ/١٤٨٩م) (إن صاحب قشتالة نزل مرج غرناطة، وطلب من أهل غرناطة الدخول في طاعته، وإلا أفسد عليهم زروعهم، فأعلنوا بالمخالفة، فأفسد الزرع.... ووقعت بين المسلمين والعدو حروب كثيرة، ثم أرتحل العدو عند الإيس منهم ذلك الوقت...) ^{٩٨}. ويُستشف من هذا النص التاريخي أن حماية الموارد الزراعية كانت في صلب المعادلة الدفاعية للغرناطيين، إذ كان إفساد الزرع استراتيجية عدائية فعالة من قبل القوى المسيحية.

وقد دفع هذا الوضع السلاطين إلى تشييد الحصون والأسوار لحماية الفلاحين من الهجمات الخارجية، بحيث إذا ما تمكّن العدو من اقتحام الأسوار لجأ السكان إلى الحصون الداخلية، التي وفّرت لهم الأمان والمؤونة. وبمرور الوقت، كثرت الحصون في غرناطة إلى الحد الذي وُصفت فيه بأنها، (دار منعة وكروسي ملك، ومقام حصانة) ^{٩٩} ويعزز ذلك ما قاله ابن الخطيب في وصفه لطبيعة التحصينات (ودارت بالأسوار دور السوار المنى و المستخلصات) ^{١٠٠}، ويتضح لدينا هنا أنه أدّت الزراعة في مملكة غرناطة دورًا مزدوجًا في دعم النظام الدفاعي من جهة، وفّرت قاعدة تمويل مستدامة للقوات العسكرية والسكان خلال فترات الصراع، ومن جهة أخرى، ساعدت في تحديد مواقع التحصينات بناءً على قربها من المراكز الزراعية الحيوية. إن تموضع الحصون والأسوار بالقرب من الأراضي المزروعة لم يكن قرارًا عشوائيًا، بل يعكس وعيًا استراتيجيًا بأهمية الربط بين الغذاء والدفاع. كما أن بناء مخازن الغلال والصوامع المرتبطة بتلك الحصون يشير إلى وجود تخطيط لوجستي يستند إلى استمرارية المقاومة في حال الحصار، مما يبرهن على تداخل التخطيط الزراعي والعسكري ضمن وحدة عضوية واحدة.

وفي هذا السياق، أنشأ السلطان محمد بن يوسف بن نصر، عام (٦٣٥هـ/١٢٣٨م)، برجًا عسكريًا ضخماً عُرف باسم "برج الحراسة"، شُيّد على الطرف الغربي من هضبة غرناطة. وقد أدّى هذا البرج وظيفة مزدوجة، فبالإضافة إلى كونه نقطة مراقبة لرصد تحركات العدو ضمن منظومة أبراج المراقبة، المعروفة باسم "أبراج الطلائع"، فقد خُصص أيضًا لحماية الفلاحين والمزارعين الذين كانوا يلوذون به في حال تعرضهم لهجوم أو خطر ^{١٠١}. إن هذا المزج بين الطابع العسكري والمدني في تصميم البنية الدفاعية يعكس مدى تداخل الوظائف الدفاعية والاقتصادية في التخطيط العمراني النصري، ويؤكد أهمية الزراعة كعنصر مكمل للعمارة العسكرية في مملكة غرناطة.

اعتمدت مملكة غرناطة نظامًا ضريبياً دقيقاً شمل مختلف أوجه النشاط الزراعي والثروة الحيوانية، ما أسهم في توفير دخل مستمر للدولة، و مقدارها العشر على ممتلكاتهم من القطعان الماشية والأغنام وكانت تتغير بحسب الأقليم ونوع الممتلكات المفروضة عليها. فعلى الماشية كانت عشرة إلى احد عشر ديناراً، ما عدا إذا كانت ثورا يحرث، فكان يدفع عليه أربعة فقط، كذلك كان يدفع راس من الماشية لكل اربعين، إذ كان القطيع يتجاوز مائة رأس. وكانت رؤوش الاغنام

تحصى مرة كل عام ويدفع على الراس ضريبة تتراوح بين أقل من دينار إلى دينارين^{١٠٢}، أما الضريبة المفروضة على الأراضي الزراعية، فقد خضعت لإشراف ديوان الخرص^{١٠٣}، وهو الجهة المختصة بحصر الأملاك وتقدير الضرائب المستحقة عليها^{١٠٤}. وكانت قيمة هذه الضرائب تعتمد على نوعية الأراضي، وطريقة ريها، ويتم تحديدها بناءً على زيارة مقررين إلى الأرض لتقدير غلتها المحتملة، إما خلال الزرع أو بعد الحصاد^{١٠٥}. فعلى سبيل المثال، كانت الضرائب المفروضة على إقليم مالقة مرتفعة نسبياً، نظراً لشهرته بإنتاج أنواع متعددة من الفواكه^{١٠٦}. وأخيراً كانت هناك ضريبة المخزن والتي كانت تحصل من المزارعين بعد تسليمهم قطعاً من الأرض لزراعتها في نظير دفع خمس المحصول أو التسع أو العشر بحسب جودة الأرض^{١٠٧}.

كذلك كما ازدهرت أراضي الوقف (الأحباس)^{١٠٨}، التي بلغت مساحات كبيرة، وكانت موقوفة على المؤسسات الدينية والاجتماعية، وقد كثرت هذه الأحباس في ظل بني الأحمر حتى أن أهلها أخذوا يصرفون الفائض من الوقف على بناء الأبراج والصومعة لاستطلاع أخبار النصارى حتى لا يدهموا المدينة على حين غرة من أهلها، وأوقف القائد خالد بن الحسن الغرناطي على حصن أرجونة التابع لمالقة ثلث أملاكه من الأراضي الزراعية حتى ينتفع به أهل الحصن على الدوام^{١٠٩}، وكان بعض السلاطين يباشرون الأوضاع المالية بأنفسهم مثال ذلك السلطان محمد الأول الغالب بالله^{١١٠}، من أجل استغلال هذه الأموال في الأوجه المطلوبة والصحيحة.

يبين النظام الضريبي في غرناطة مدى الترابط بين الاقتصاد الريفي والمنظومة الدفاعية. فقد تحولت الضرائب من أداة مالية إلى أداة استراتيجية، إذ ضمنت استدامة تمويل التحصينات والمنشآت العسكرية في المملكة. وقد ساعد تنوع مصادر الجباية، وخصوصاً العشور والزكوات المستخرجة من النشاط الزراعي والرعوي، في توفير تمويل دائم يُوظف في صيانة الأبراج ومراقبة الحدود وتجهيز القلاع. أما الوقف، باعتباره مؤسسة اقتصادية دينية، فقد جسد بُعْداً مؤسسياً في دعم الأمن، من خلال تخصيص إيرادات ثابتة لأغراض دفاعية. وهكذا تحقّق في غرناطة نموذج متكامل من الإدارة الاقتصادية التي توظف العائد الزراعي لتعزيز بنية التحصين والدفاع، ضمن منظومة مالية ذات كفاءة عالية.

وساعد على تنفيذ هذه المشاريع وجود موارد طبيعية غنية في أراضي المملكة. فقد تحدث الجغرافيون عن توافر الرصاص في برجة، والحديد الخام في وادي آش، والفضة في لوشة، والتوتيا الطبية ذات الجودة العالية في قرية "بطرانة" بساحل البيرة، إضافة إلى الرخام المزخرف القريب من المرية وباعة، والجص المستخرج من جبال الحامة^{١١١}. أما على صعيد الصناعة، فقد أسهمت وفرة المحاصيل الزراعية والمواد الخام في قيام صناعات متعددة، لا سيما في مجال الغذاء والنسيج. ومن أبرز الصناعات صناعة السكر^{١١٢}، التي قامت مصانعها في المنكب، والبيرة، وشلوبينة^{١١٣}، ومتزّل، وكانت تعتمد على قصب السكر المحلي. حيث كان السكر الغرناطي الذي كان يتم انتاجه في مالقة والمنكب والمرية، فكان الجنويون يتولون تصديره إلى أسواق حوض البحر المتوسط^{١١٤}، كما اشتهرت المرية بإنتاج الكتان، الذي كان يُصنّع بدرجات متفاوتة من الجودة، حتى أن كتان البيرة كان يُقارن بكتان النيل من حيث الجودة^{١١٥}، برزت عدة مدن، منها مالقة، والمرية، ودلاية، وغرناطة^{١١٦}.

غير أن أبرز ما امتازت به المملكة كان صناعة الحرير، التي بلغت مستوى عاليًا من الشهرة والجودة حتى وُصفت بأنها (وكفى بالحرير الذي فضلت فيه فخرا وغلة شريفة وقينة، وفائدة عظيمة تمتاز بها البلاد و تجلبه الرفاق وفضيلة لا يشاركها فيها إلا البلاد العراقية)^{١١٧}، وقد كانت ضريبة تُفرض على إنتاج الحرير وبيعته، تُعرف^{١١٨} باسم (Tartil) أو "تراطيل"، وورد في سجلات الجمارك أن أحدهم دفع ثمانية مرابطي عن كل رطل من الحرير المباع^{١١٩}.

أما هذه المنتجات، فقد كانت تُصدّر إلى الخارج بفضل موقع المملكة البحري المهم. فالحدود الشمالية تميّزت بمنحدراتها الصخرية، بينما كانت السواحل الجنوبية على البحر المتوسط خصبة وغنية بالأثمار، وتضم مرافئ بحرية مثل ميناء المرية، الذي اعتُبر مركزًا حيويًا للحركة التجارية، ومرسى رئيسيًا للمملكة^{١٢٠}. وقد وصفت المصادر ميناء المرية بأنه (انظف السواحل و أشرحها وأملحها منظرًا)^{١٢١}، وأنها كانت (باب الشرق و مفتاح التجارة والرزق)^{١٢٢}. ووُصفت بأنها (صناع الثياب ومحج التجار إلى الإيباب، لأفعال العياب، بشهادة الحس و الجن والإنس، لا ينكر طلوع الشمس)^{١٢٣}. وكانت الجزيرة الخضراء كذلك مركزًا مهمًا، بحكم ارتباطها بشبكات طرق نهريّة و برية وساحلية تصلها بالمغرب^{١٢٤}، وقد وصفها الفلقشندي بأنها (توسطت مدن الساحل واشرفت بسورها على البحر، ومرساها من أحسن المراسي للجواز)^{١٢٥}.

أسهم ازدهار التجارة في مملكة غرناطة، وتوافد التجار الأجانب، في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوسيع شبكة العلاقات التجارية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الفنادق (الفنادق التجارية)^{١٢٦}، وتوطّن عدد من التجار المسيحيين في البلاد، رغم محدوديتهم العددية، وشاركت هذه الفئة في أنشطة الاستيراد والتصدير^{١٢٧}، مقابل دفع الأعشار الجمركية المفروضة على البضائع، ومثال على ذلك، فرضت الدولة ضريبة بنسبة ١٦% على استيراد الزيت^{١٢٨}، وهو إجراء يعكس وعي السلطة بأهمية حماية الإنتاج المحلي.

ولتنظيم العلاقات التجارية، انشأت الدولة ديوانًا خاصًا بجمع ضرائب التجار المسيحيين، كما عُقدت اتفاقيات ومعاهدات تجارية مع الدول المجاورة، منها معاهدة عام (١٣٦٧هـ/١٣٦٧م) بين السلطان محمد الخامس وملك أرغون بطرس الرابع، والتي نصت على حرية تنقل التجار الأرغونيين داخل أراضي المملكة مقابل دفع الضرائب المستحقة^{١٢٩}.

ويتضح لدينا أن التجارة عنصرًا مكملًا للعمارة العسكرية في مملكة غرناطة، ليس فقط بما وفّره من موارد مالية عبر الضرائب الجمركية، بل من خلال انخراطها في نقل التقنيات والمواد الحيوية اللازمة للبناء الدفاعي. فقد وفّرت العلاقات التجارية النشطة منفذًا لاستيراد المعادن، والأخشاب النادرة، والمواد الإنشائية التي لم تكن متوفرة محليًا، كما أفسحت المجال أمام انتقال المعرفة الهندسية عبر استقدام البنّائين والمهندسين من الأقاليم المجاورة. ولعلّ إنشاء الدولة لأجهزة مالية متخصصة في ضبط النشاط التجاري وجباية الضرائب، يعكس إدراكها لأهمية هذا المورد في تمويل مشاريع التحصين، خاصة في المراحل التي تصاعد فيها التهديد العسكري. وهكذا تحوّلت التجارة في غرناطة من نشاط اقتصادي عابر إلى آلية استراتيجية في تعزيز الأمن عبر دعم مشاريع الدفاع والعمران العسكري.

إن دراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والعمارة العسكرية في مملكة غرناطة تكشف عن منظومة دفاعية لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها البيئي والمالي. فقد أسهمت الموارد الزراعية الوفيرة، والتوزيع الجغرافي للمحاصيل، ونظام الضرائب المفروض على الفلاحين وأرباب المواشي، في تشكيل قاعدة مالية ثابتة دعمت مشاريع التحصين. كما لعبت التجارة، داخليًا وخارجيًا، دورًا مركزيًا في رفد المملكة بالمواد الخام والمهارات الفنية التي تطلبتها المنشآت الدفاعية، في وقت كانت فيه التهديدات النصرانية في تصاعد مستمر.

وقد أدركت الدولة النصرانية هذه العلاقة الجدلية بين الأمن والاقتصاد، فسعت إلى تنظيم الجباية، وتوجيه الموارد نحو دعم البنية العسكرية، من خلال إقامة الحصون في النقاط الاستراتيجية المتاخمة للأراضي الزراعية، وحماية المسالك التجارية، وتأمين الموارد الغذائية أثناء الحصار. ويبدو واضحًا أن نجاح مملكة غرناطة في الصمود قرونًا أمام الضغط العسكري الإسباني لم يكن فقط نتاج قوتها العسكرية، بل نتيجة لتكامل اقتصادي عسكري محكم، جعل من كل حقل مزروع، وكل طريق تجاري، جزءًا من منظومة الصمود والدفاع عن الكيان السياسي.

الخاتمة

أثبتت هذه الدراسة أن العمارة العسكرية في مملكة غرناطة لم تكن مجرد استجابة دفاعية طارئة، بل مثلت مشروعًا استراتيجيًا نابعًا من تفاعل عميق بين السياسة والدين والاقتصاد. فقد أسهم العامل السياسي في صياغة تحالفات داعمة خارجيًا، بينما أمدّ العامل الديني المشروع الدفاعي بشرعية مجتمعية وروحية، وتولّى العامل الاقتصادي تمويله عبر الزراعة والتجارة والوقف والضرائب.

لقد تكاملت هذه العوامل الثلاثة لتنتج منظومة دفاعية متكاملة، جسّدت القلاع، والحصون، والخنادق، والمشاركة الشعبية والعلمية والدينية في مشروعات التحصين. ومن خلال هذا التمازج، نجحت غرناطة في صياغة نموذج صمود متقدم، جمع بين التحصين المادي والبناء الرمزي للهوية والشرعية في زمن التهديدات المصيرية.

الهوامش

^١ معركة العقاب: سميت بذلك نسبة إلى قرية العقاب التي بين جيان و قلعة رباح والتي على أرضها دارت المعركة بين الجانبين. القوات القشتالية و الموحدين و أنهت أحداثها بهزيمة المسلمين . عبدالواحد المراكشي: المعجب في تخلص أخبار المغرب، تحقيق محمد زينهم، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٦٥؛ ابن العذاري: البيان المغرب (١٩٦٢)، ج ٣، ص ٣٤٠-٣٤٣؛ عواجي، عبدالقهار عبده بن محمد ، علاقات مملكة غرناطة مع الدول الإسلامية (٦٣٥-٨٩٦)، ص ٦٧.

^٤ دولة بني مرين : تنسب دولة بني مرين إلى فخذ قوي من قبيلة زنانة التي تسكن الصحراء، وينتقلون مابين ملوية و سجماسة، أي قبائل الرحل، وكانت لهم اتصالات قوية حينا، وضعيفة حينا آخر، بالدول التي تحكم المغرب، وكانت أولى مشاركاتهم الفعلية هي معركة الأرك عام (١١٩٥/٥٩١م) بقيادة الأمير محيو بن أبي بكر المريني، ولم يفكر المرينيون في التوغل داخل الأراضي المغربية إلا في عام ٦١٠هـ / ١٢١٢م إثر هزيمة العقاب، وقد تولى الأمير عبد الحق بن محيو المريني بنفسه عملية التقدم من المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى، ودخلوا في صدام مع الموحدين استمر ثمانية وخمسون عاما، أنتهى على يد السلطان أبي يوسف يعقوب بن الحق المريني الذي دخل المراكش عام ٦٦٨هـ / ١٢٦٩م وأعلن قيام دولة بني مرين. ابن أبي زرع، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة الفاس، ص ١٣٠٤.

^٥ دولة بني زيان: تنتمي دولة بني زيان إلى بني عبدالواد في الأصل من القبائل زنانة الكبرى، كانوا من القبائل الرحل يجيبون صحراء المغرب الأوسط بمواشيهم ويترددون فيها، ولم يزلوا على ترحال و التنقل حتى فتح الموحدون بلاد المغرب، فكانوا عوناً لهم فحصلو منهم على إقطاعات وفيرة في تلمسان وأستقروا فيها، وقد أستغل بني عبد الواد ضعف الدولة الموحدية بعد معركة الغقاب فأستولى على قطر تلمسان، بعد مواجهات وكانت هذه بداية دولتهم، فتداولت على حكم هذه الدولة العديد من السلاطين . التنسي، محمد بن عبدالله، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، ص ١١٢.

^٦ دولة الحفصين : أستمدت هذه الدولة التي قامت في منطقة الغرب الأدنى (أفريقية) للحقبة (٦٣٤- ٩٨١هـ / ١٢٣٧-١٥٧٣م) تسميتها من جد الأسرة الحاكمة فيها الشيخ أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي، الذي يعد أول من بايع أمام الموحدين ومهدهم ابن تومرت، من قبيلة هنتاتة المصمودية، وانتظم في عداد صاحبه العشرة السابقين الى دعوته، أو مايعرفون بأهل الجماعة، ثم أصبح وأسرته من المقربين لخلفاء الموحدين من بني عبد المؤمن، وكان لهم دور بارز في دولتهم بالمغرب و الأندلس، إلى أن سنحت لهم الفرصة في تأسيس دولة مستقلة في الظروف والتاريخ المشار إليه أعلاه، للمزيد من المعلومات ينظر: ابن الشماخ، الأدلة البينية النورانية، ص ٤٨ و مابعدھا؛ الزركشي، تاريخ الدولتين، ص ٢٣ وما بعدها.

^٧ ابن الخطيب، اللحة البدرية، ص ٣٤؛ والإحاطة، (٢٠٠٩م)، ج ٢، ص ٩٧؛ الطوخي، مظاهر، ص ١٥٢.

^٨ ابن الخطب، الإحاطة، ج ١، ص ٣١٥-٣١٦.

^٩ ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، ص ١١٨.

^{١٠} انظر نص هذه الوثيقة كاملا في : ابن أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، ص ١٤٢؛ ابن خلدون، العبر، ج ٤، ص ١٧٢.

^{١١} ابن ابي زرع، الذخيرة، ص ١٤٢؛ ابن الخطيب، الإحاطة ج٢، ص ١٠٣-١٠٤؛ عبد الواحد بن علي المراكشي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، ص ٢٦٤؛ الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج٢، ص ٨٢-٨٣؛

^{١٢} ابن المرزوق، المسند، ص ٣٨٨-٣٨٩؛ العواجي، علاقات، ص ٦٥.

^{١٣} ابن المرزوق، المسند، ص ٣٩١؛ الناصري، الاستقصا لأخبار، ج٣، ص ٩١.

^{١٤} ابن خلدون، العبر، ج٦، ص ٣١٧؛ مسعود، مضيق جبل طارق في الرهانات المغربية ما بين سنتي ٦٧٤ هـ و ٧٤١ هـ العدد ٨٠، ٢٠٠٩، ص ١٠٣.

^{١٥} ابن المرزوق، المسند، ص ٣٩٣-٣٩٤؛ أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار، ج٣، ص ٩٨.

^{١٦} يحيى بن خلدون: بغية الرواد، ج٢، ص ١١٤.

^{١٧} ابن الخطيب، الإحاطة، ج٢، ص ١٠٣-١٠٤.

^{١٨} يحيى بن الخلدون، بغية الرواد، ج٢، ص ١١٤.

^{١٩} يحيى بن خلدون، بغية الرواد، ج٢، ص ١١٤.

^{٢٠} يحيى بن خلدون، بغية الرواد، ج٢، ص ١٧٢.

^{٢١} ابن الخطيب، الإحاطة، ج٢، ص ٧٨.

^{٢٢} عنان، تاريخ المسلمين في الأندلس، ص ٨٥.

^{٢٣} ابن الخطيب، الإحاطة، ج١، ص ٥١٧.

^{٢٤} السيد عبد العزيز، في تاريخ وحضارة الإسلام، ص ٢٠٤-٢٠٦، الطوخي، مظاهر، ص ٦٠-٦٣.

^{٢٥} القبداد: سجل مالي كانت تستخدمه الإدارات الإسلامية، وخاصة في الأندلس، لتدوين أسماء المكلفين بالضرائب وقيمة ما يُجبى منهم. يُعادل ما يُعرف اليوم بدفتر الجباية أو السجل الضريبي الرسمي، وكان يُدار ضمن ديوان المال أو الجباية لضبط الإيرادات المالية المحلية. عنان، دولة الإسلام، ص ٣٢٧.

^{٢٦} ابن الخطيب، الإحاطة، ج١، ص ٥٧٠؛ اللوحة البدرية، ص ٤١-٤٢.

^{٢٧} Encyclopedie de l'Islam, T. 1, P1360 (Burdj: Fortification de l'Espagne Musulmane)

^{٢٨} ابن الخطيب، الإحاطة، ج١، ص ٥١٧.

^{٢٩} Mármol: Historia de la rebelión, 2 éd, vol. I (Madrid 1797), Cap. VII, p. 25.

^{٣٠} الطوخي، مظاهر، ص ٢١٩، مانويل جومث مورينو، الفن الاسلامي في اسبانيا، ص ٣٠٤.

^{٣١} ابن الخطيب، نفسه، ص ٣٠.

^{٣٢} المصدر نفسه، ص ص ٢٩، ٣٠.

^{٣٣} ابن الخطيب، اللحة، ص ٩٦

^{٣٤} شبانة، يوسف الأول، ص ٢١٠.

^{٣٥} الإحاطة، ج ١، ص ٩٦.

³⁶ Alarcon y Linares : Op. cit., p 147

^{٣٧} اللحة البدرية، ج ١، ص ١٣٤؛ ابن الأحمر، نثير فرائد الجمان في نظم فصول الزمان، ص ٤٥.

^{٣٨} نفح الطيب، ج ٤، ص ٤٠٧؛ مؤنس، حسين، فجر الأندلس، ص ٢٩٠.

^{٣٩} ابن فرحون، الديباج المذهب، ج ١، ص ٣٨٣

^{٤٠} المقري، النفح الطيب، ج ٤، ص ٤٠٦.

^{٤١} ابن الخطيب، كناسة الدكان، ص ١٠٩.

^{٤٢} ابن الخطيب، اللحة البدرية، (١٩٨٠)، ص ٤٧-٤٩.

^{٤٣} ابن الخطيب، اللحة البدرية، (٢٠٠٣)، ص ص ١٦٠-١٦١؛ ابن خلدون، المقدمة، ص ٦٠.

^{٤٤} بحسون عبدالقادر، الحياة الثقافية بالأندلس عوامل أزدهارها على عهد بني الأحمر، العدد الرابع، ص ٣٩٩.

⁴⁵ المقري، نفح الطيب، ج ٦، ص ١٨٦.

⁴⁶ Gaspar Remiro: op cit. anon um 3p . 246 . الطوخي، مظاهر، ص ٢١٣.

^{٤٧} ابن الخطيب، اللحة البدرية، ص ٢٩؛ الإحاطة بأخبار غرناطة؛ ج ١، ص ٢١؛ الطوخي، مظاهر، ص ٢١٤.

^{٤٨} ابن القاض، درة الحجال، ج ١، ص ٢٤٦.

^{٤٩} المقري، نفح الطيب، ج ٩، ص ١٠٩؛ ابن الخطيب، الإحاطة لوحة ٢٥ الاسكوريال، الطوخي، مظاهر

الحياة، ص ٢١٥؛ الحجي، صور من حياة، ص ٢٤٧.

^{٥٠} ابن الخطيب، اللحة، ص ٤؛ أبو ارميس، قصبة مدينة الحمراء بغرناطة، مجلد (١٠)، العدد (١)، ص ٩٧.

^{٥١} تحدثنا عن هذه الضرائب في العامل الإقتصادي الصفحة ٢٠.

^{٥٢} ابن لب : فرج بن قاسم بن أحمد بن لب، ابن سعيد التعلبي الغرناطي نحوي من الفقهاء العلماء ، وخطيب جامع غرناطة الأكبر، كان عارفا بالعربية واللغة مبرزاً في التفسير، وكان معظماً عند الخاصة والعامة ، ولد تقريباً سنة احدى وسبعمئة ، اشتهر ذكره في بلاد الاندلس وسائر بلاد المغرب في الفتوى ، وله عدة مؤلفات في ذلك، ينظر إلى : ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج ٢، ص ٧-٨ .

^{٥٣} التبتكتي، نيل الابتهاج في تطريز الديباج، ص ٤٦-٥٠.

^{٥٤} الطوخي، مظاهر، ص ٢٦٦.

^{٥٥} شريش : بالإسباني (Jerez de la Frontera) هي إحدى المدن الأندلسية الواقعة في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة الإيبيرية، ضمن منطقة قادس (Cádiz) الحالية. اشتهرت في العهد الإسلامي بموقعها الإستراتيجي بين إشبيلية والجزيرة الخضراء، وكانت من المدن الحصينة والمزدهرة زراعياً وثقافياً. تعرضت شريش خلال القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي لصراعات متكررة بين المسلمين والمسيحيين، وكانت محل اهتمام خاص من قبل سلاطين بني نصر لكونها خط دفاع متقدم عن مملكة غرناطة . عبد الله، معجم البلدان الأندلسية، ص ٣٢١-٣٢٢.

^{٥٦} ابن أبي زرع، الذخيرة، ص ١١٢.

^{٥٧} ابن الخطيب، الإحاطة، ج ٢، ص ٣٠؛ الحجي، صور من حياة، ص ٢٤٥.

^{٥٨} العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان، ص ٣٥٠-٣٥١؛ الطوخي، مظاهر، ص ٢١٦.

^{٥٩} المقرئ، نفح الطيب، ج ٦، ص ٤٤٠.

⁶⁰ ابن الأزرقي، بدائع، ص ١٤٦ .

⁶¹ ابن الأزرقي، بدائع، ص ١٥٠

⁶² ابن الأزرقي، بدائع، ص ١٤٩ .

⁶³ صحيح البخار، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب، ج ٣، ص ١٣٦١.

^{6٤} التصوف: عزوف النفس عن الحياة الدنيا و التزلم التعبد و التوجه إلى الله و ترك الدنيا وزخرفها و الزهد فيما يتقاتل عليه الناس من المال و المنصب و الأبتعاد عن الآخرين و الأنزواء للعبادة سلمان، عداي، دور متصوفة غرناطة في الحياة السياسية و الدينية، ص ٢٣.

^{6٥} ابن العربي، الوصايا، ط ٢، ص ٦٩.

^{6٦} الرباط: حصن دفاعي يجتمع فيه من نذور أنفسهم للدفاع عن دولة الإسلام، وكان ظهور الرباط أول الأمر على شواطئ المغرب، والتي تزامنت مع تعرضها لغارات البيزنطيين بعد الفتوحات الإسلامية وكان رباط المنستير الذي هو موضع بين المهدية وسوسة بأفريقية هو أول رباط أنشئ في أفريقيا، و شيده الوالي العباسي هرثمة بن أعين عام ١٧٩ هـ / ٧٩٥ م). بشكور، التصوف بالغرب الإسلامي في عصري المرابطين و الموحدين (٥-٧ هـ / ١١-١٣ م)، ص ٥٠-٥١

^{6٧} ابن العربي، الفتوحات المكية، بيروت، دار صادر، ج ٢، ص ٣٣.

^{6٩} البيلي، الزهاد والمتصوفة في بلاد المغرب و الأندلس حتى القرن الخامس الهجري، ص ١٠٣.

^{٧٠} الكتاني، نور الهدى، الأدب الصوفي في المغرب و الأندلس في عهد الموحدين، ص ٣٦.

- ^{٧١} عبد الحميد، التصوف في مملكة غرناطة في ظل بني الأحمر (٦٣٥-٨٩٧هـ / ١٢٣٧-١٤٦٢م)، ص ١١.
- ^{٧٢} المقرئ، نفح الطيب، ج٢، ص ٦٩٠ .
- ^{٧٣} سلمان، دور المتصوفة، ص ٦٦.
- ^{٧٤} سلمان، دور المتصوفة، ص ٦٧؛ السامرائي، تاريخ العرب، ص ٣٦٥.
- ^{٧٥} ابن البطوطة، الرحلة، ج ٤، ص ٣٧٢-٣٧٣؛ العبادي، الأعياد في مملكة غرناطة، ص ١٤٧.
- ^{٧٦} ابن أبي زمنين: كتاب قنوة الغازي لوحة ٢٩ (مخطوط رقم ٥٧٥ بالمكتبة الوطنية بمدريد)، العبادي، دراسات في تاريخ المغرب و الأندلس، ص ٣٠٠؛ الطوخي، مظاهر، ص ٢٥٤ .
- ^{٧٧} ابن عذاري، البيان المغرب، ج ٣، ص ٤٢١ .
- ^{٧٨} أبين الخطيب، الأحاطة، ج ٢، ص ١٠٦-١١٠.
- ^{٧٩} مسالك الأبصار، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص ٣٥.
- ^{٨٠} الأحاطة في أخبار غرناطة، ج ١، ص ٩٨.
- ^{٨١} المنية في الأندلس، هي البيت الريفي تحيط به أرض واسعة يزرعها صاحبها لنفسه خاصة فيجعل بعضها حديقة والبعض الآخر يزرع فيه ما يحتاج إليه وهي تقابل المصطلح الإسباني (huerta) . ينظر إلى حسين مؤنس، فجر الأندلس، ص ٢٨٩.
- ^{٨٢} المراد به سفح الجبل المزروع.
- ^{٨٣} ابن الخطيب، الأحاطة، ج ١، ص ١٢٢-١٣٢.
- ^{٨٤} ابن الخطيب، الأحاطة، ج ١، ص ١٤٣. الطوخي، مظاهر، ص ٢٩٥.
- ^{٨٥} الأحاطة، ج ١، ص ١٠٤.
- ^{٨٦} الحميري، الروض المعطار، ص ١٧٧-١٧٩؛ المقرئ، نفح الطيب، ج ١، ص ١٤٤.
- ^{٨٧} الحميري، الروض المعار، ص ١٩٢.
- ^{٨٨} ابن الخطيب، اللوحة، ص ١٤؛ G.Levi della vida: op> cit.p 322.
- ^{٨٩} شلوبانة: مدينة أندلسية ساحلية تابعة لمملكة غرناطة، تُعرف حاليًا باسم Salobreña، تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط جنوب إسبانيا. تميّزت بموقع حصين فوق تلة صخرية، واشتهرت بزراعة قصب السكر وبقلعنها الإسلامية. استخدمها سلاطين بني نصر كمكان للراحة والمقام الصيفي. وكانت تُعد من المدن المهمة دفاعيًا وزراعيًا في الأطراف الساحلية للمملكة. عنان، دولة الإسلام، ج ٥، ص ٢٦٦.
- ^{٩٠} ابن الخطيب، اللوحة، ص ٨٨؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٥، ص ٢١٨.

^{٩١} ابن الخطيب، اللحة، ص ٨٧.

^{٩٢} José Amado de los Rios: Memoria Historico – Critica sobre las treguas celebradas en 19439 entre los reyes de castilla y de Granada en Memorius de la Real

Acadenia de la Historia tomo IX (Madrid 1879) Apéndice 11 Doc . LXXVII .

^{٩٣} مؤلف مجهول، ذكر بلاد الأندلس، ص ٦٩؛ المقري، نفح الطيب، ج ١، ص ١٤٣.

^{٩٤} ابن الخطيب، الاحاطة، ج ١، ص ١٢٦؛ عبدالرزاق، الحياة الاجتماعية في الاندلس خلال عهد مملكة غرناطة، ص ٢٧.

^{٩٥} Marmol: hisoria de la rebellion, libro IV,Cap.X

^{٩٦} القدح: وحدة قياس حجم كانت تُستخدم في الأندلس والمغرب لقياس كميات السوائل أو الحبوب، وتُعادل مقدارًا معينًا يختلف حسب الإقليم والفترة الزمنية. كان يُستعمل في الأسواق، وفي تقدير الضرائب العينية، خاصة عند تقييم الغلال والزيت والنبذ. يُعد القدح من وحدات الكيل التقليدية، وكان يوثق أحيانًا في دفاتر الجباية أو "القُبداق". ليفي بروفنسال، الحضارة العربية في إسبانيا، ط ٢، ص ٢٧٨.

^{٩٧} ابن الخطيب، الاحاطة، ج ١، ص ١٢٦.

^{٩٨} المقري، النفح الطيب، ج ١، ص ١٤٣.

^{٩٩} ابن الخطيب، الاحاطة، ج ١، ص ١٠٤.

^{١٠٠} ابن الخطيب: خطرة الطيف رحلات في المغرب، ص ٣٦.

^{١٠١} عنان، الآثار الأندلسية، ص ١٨٩-١٩٠.

^{١٠٢} Miguel Angel Ladero Quesada: op. cit,p52

^{١٠٣} ديوان الخُرص: هو أحد الدواوين المالية التي أنشئت في الدولة الإسلامية، يُعنى بتقدير المحاصيل الزراعية - خصوصًا الثمار كالتمر والعنب - وهي لا تزال على الأشجار، بهدف تحديد مقدار الزكاة المستحقة عليها قبل جنيها. ويقوم بهذا العمل موظفون متخصصون يُعرفون بـ"الخُراص"، يعتمدون على الخبرة في التقدير، ويُعد هذا الإجراء تنظيمًا مهمًا للجباية الزراعية ضمن الإدارة المالية الإسلامية. أبو زهرة، محاضرات في النظم الإسلامية، دار الفكر، ص ٢٠٨.

^{١٠٤} ابن الخطيب، الاحاطة، ج ١، ص ١٣٠.

^{١٠٥} ليفي بروفنسال، محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها، ص ٨٣.

^{١٠٦} الطوخي، مظاهر، ص ٢٦٧.

¹⁰⁷ Jose L opez Ortiz: Fatwa Granadinan de Los, siglos XIV y XV (al andalus, Vol VI (1941)fasc I,p, 96.

^{١٠٨} أراضي الحبس : هي أراضي وقفية، يُحبسها أصحابها (السلطة أو الأفراد) ويُمنع بيعها أو توريثها، وتُخصّص عائداً لها للإنفاق على مصالح عامة أو دينية، مثل المساجد، المدارس، الزوايا، أو للفقراء. في الأندلس، عُرفت أراضي الحبس بارتباطها الوثيق بالمؤسسات الدينية والتعليمية، وكانت تُدار وفق قواعد دقيقة تضمن استمرارية انتفاع الجهة المحبوس عليها، دون إخلال بحق الدولة في الإشراف العام. ابن الخطيب، الإحاطة، ج١، ص ٣١٢؛ عنان، دولة الإسلام، ص ٢٨٣

^{١٠٩} معوض، الزراعة في مملكة غرناطة في ظل بني الأحمر (٦٣٥-٧٩٨هـ / ١٢٣٨-١٤٩٢م، العدد ١٨، الجزء ٤، ص ٦٤٥.

^{١١٠} ابن الخطيب، اللحة، ص ٣١.

^{١١١} المقري، النفع الطيب، ج ١، ص ١٢٥، ١٣٨، ١٤٢.

^{١١٢} الادريسي، صفة المغرب، ص ٢٠٠؛ ابن بطوطة، الرحلة، ج ٤، ص ٣٦٦.

^{١١٣} ابن الخطيب، اللحة، ص ٨١.

^{١١٤} الطوخي، مظاهر، ص ٢٩٠.

^{١١٥} ابو دياك، ص ٢٠١..

^{١١٦} ابن الخطيب، اللحة، ص ١١٣.

^{١١٧} ابن الخطيب، الإحاطة، ج ١، ص ١٠٥.

^{١١٨} الترطيل : ارتبطت هذه الضريبة بنظام دقيق لإدارة القطاع الحرفي، حيث خُصص موظفون لجمع الحرير من القرى ("المطالفة")، وآخرون للإشراف على بيعه بالمزاد العلني ("الزليز")، وتُقتطع الترطيل كنسبة ثابتة من سعر البيع قبل رد العائد إلى أصحاب البضاعة. عكس نظام "الترطيل" هيمنة الدولة على الاقتصاد الحرفي في غرناطة، وحرصها على تنظيم أسواق المنتجات الفاخرة كالحرير ضمن سياسة مالية مدروسة تهدف إلى تحصيل الموارد دون الإضرار بالحرفيين. جوسيب بيريث، المجتمع الأندلسي في عصر بني نصر: غرناطة في القرن الخامس عشر، ص ١٥٠.

^{١١٩} الطوخي، مظاهر، ص ٢٦٨؛ Dozy et Engelmann: Glossairo p 350 & Eguilaz, p 503

^{١٢٠} الزهري، محاضرات في النظم الإسلامية، ص ١٠١.

^{١٢١} المقري، نفع الطيب، ج ٤، ص ٢٠٦.

- ١٢٢ ابن غالب، فرحة الأنفس، ص ١٤-١٥.
- ١٢٣ ابن الخطيب، الإحاطة، ص ٥٩.
- ١٢٤ المقري، النفح الطيب، ج ٤، ص ٢٠٦.
- ١٢٥ القلقشندي، صبح الاعشج، ص ٢٢.
- ١٢٦ الحميري، الروض المعطار، ص ٤٤، ١٢٧-١٨٤.
- ١٢٧ المقري، النفح الطيب، ج ٤، ص ٢٠٦.
- ١٢٨ فرحات، غرناطة في ظل بني الأحمر، ٩٣-٩٤؛ الحلفي، صبيح نوري خلف و اخرون، أثر أهل الزمة في تطوير الحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة في عهد بني الأحمر، ص ٢٠٧.
- ١٢٩ ابن الخطيب، الاحاطة، الاسكوريال، لوحة ١٥٧.

المصادر و المراجع :

- (١) ابن أبي زرع، علي بن عبد الله الفاسي، (1972)، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، (الرباط: دار المنصور للطباعة).
- (٢) ابن أبي زرع، علي بن عبد الله الفاسي، دون تاريخ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط .
- (٣) ابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله، كتاب قدوة الغازي لوحة 29 ، مخطوط رقم 575 ، المكتبة الوطنية بمدير
- (٤) ابن الأزرق، محمد بن علي الأندلسي، (1997)، بدائع السلك في طبائع الملك تحقيق علي سامي النشار) بيروت: دار الكتاب العربي).
- (٥) ابن بطوطة، محمد بن عبد الله، (1964)، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، (بيروت: دار صادر).
- (٦) ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، (1928)، اللوحة البدرية في الدولة النصرية ، تحقيق محب الدين الخطيب، (القاهرة: المطبعة السلفية).
- (٧) ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، (2003)، خطرة الطيف: رحلات في المغرب والأندلس تحقيق أحمد مختار العبادي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر).

- (٨) ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، (2004)، كناسة الدكان بعد انتقال السكان، تحقيق محمد كمال شبانة، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية).
- (٩) ابن الخطيب، محمد بن عبد الله، (2009)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق بوزياني الدراجي، تونس: دار الأمل للدراسات).
- (١٠) ابن الشماخ، محمد بن أحمد، (1984)، الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية، تحقيق الطاهر بن محمد المعموري، (طرابلس: الدار العربية للكتاب).
- (١١) ابن العربي، محمد بن علي، (1988)، الوصايا، تحقيق لجنة التأليف والنشر، (دمشق: دار الإيمان).
- (١٢) ابن العربي، محيي الدين محمد بن علي، دون تاريخ، الفتوحات المكية، (بيروت: دار صادر).
- (١٣) ابن العذاري: البيان المغرب في اختصار ملوك الأندلس و المغرب، (١٩٦٢) تحقيق اميروس هويثي ميرانده، محمد بن تاويت، الرباط.
- (١٤) ابن القاضي، أحمد بن محمد، ١٩٧١، درة الحجال في غرة أسماء الرجال، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، القاهرة-تونس: دار التراث والمكتبة العتيقة.
- (١٥) ابن غالب، محمد بن أيوب الغرناطي الأندلسي، دون تاريخ، فرحة الأنفس في تاريخ الأندلس تحقيق لطفي عبد البديع، مجلة العهد للمخطوطات العربية، القاهرة.
- (١٦) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، (1972)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، (القاهرة: دار التراث).
- (١٧) ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن، (1968)، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تحقيق محمد الشاذلي النيفر وعبد المجيد التركي، (تونس: الدار التونسية للنشر).
- (١٨) ابن مرزوق التلمساني، محمد بن أحمد، (1981)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تحقيق ماريّا خيسوس بيغيرا؛ تقديم محمود بوعيايد، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع).
- (١٩) الإدريسي، محمد بن محمد، (1864)، صفة المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس: مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، (لیدن: مطبعة بريل).

- ٢٠) البخاري، محمد بن إسماعيل، دون تاريخ، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الخداع في الحرب حديث رقم، 3029 (بيروت: دار ابن كثير) .
- ٢١) التبتكي، أبو العباس أحمد بن عمر، (2004)، نيل الابتهاج في تطريز الديباج، تحقيق علي عمر، (مصر: مكتبة الثقافة الدينية) .
- ٢٢) التنسي، محمد بن عبد الله، (2011)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان، تحقيق محمود آغا بوعياذ، (الجزائر: موفم للنشر) .
- ٢٣) الزركشي، محمد بن إبراهيم، (1966)، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور، (تونس: المكتبة العتيقة) .
- ٢٤) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (١٣٤٨هـ) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (حيدر آباد: بدون ناشر) .
- ٢٥) القلقشندي، أحمد بن علي، (1915)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء الجزء، (القاهرة: دار الكتب الخديوية)
- ٢٦) القلقشندي، أحمد بن علي، (1981)، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء تحقيق إبراهيم الإبياري، (القاهرة: دار الكتب المصرية) .
- ٢٧) المراكشي، عبد الواحد بن علي، (1994)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق محمد زينهم، (القاهرة: دار الفرجاني للنشر والتوزيع) .
- ٢٨) المقري التلمساني، أحمد بن محمد، (1968)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر) .

المراجع

- ١) أبو زهرة، محمد دون تاريخ، محاضرات في النظم الإسلامية، (القاهرة: دار الفكر العربي) .
- ٢) الحجي، عبد الرحمن علي، (2001)، صور من حياة الحرب والجهاد في الأندلس، (بيروت: دار القلم)
- ٣) السامرائي، خليل إبراهيم، وآخرون، (2000)، تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس، (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة) .

- ٤) سالم، السيد عبد العزيز، (1985)، في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
- ٥) الطوخي، أحمد محمد، (1997)، مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر تقديم أحمد مختار العبادي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة).
- ٦) عنان، محمد عبد الله، (1980)، الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال، (القاهرة: مكتبة الخانجي).
- ٧) عنان، محمد عبد الله، (1997)، دولة الإسلام في الأندلس، ط٥، (القاهرة: مكتبة الخانجي).
- ٨) عنان، محمد عبد الله، (2001)، تاريخ المسلمين في الأندلس: دولة بني الأحمر، القاهرة: دار المعارف
- ٩) الكتاني، نور الهدى، (1971)، الأدب الصوفي في المغرب والأندلس في عهد الموحدين، (بيروت: دار الكتب العلمية).
- ١٠) ليفي بروفنسال، إفاريسست، (1951)، محاضرات في أدب الأندلس وتاريخها ترجمة محمد عبد الهادي شعيرة؛ مراجعة عبد الحميد العبادي، (القاهرة: المطبعة الأميرية).
- ١١) ليفي بروفنسال، إفاريسست، (1992)، الحضارة العربية في إسبانيا ترجمة حسين مؤنس، ط٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- ١٢) جوميث مورينو، مانويل، دون تاريخ، الفن الإسلامي في إسبانيا، ترجمة د. السيد عبد العزيز سالم وآخرون، (مكان النشر غير مذكور).
- ١٣) بيريث، جوسيب، (2006)، المجتمع الأندلسي في عصر بني نصر: غرناطة في القرن الخامس عشر ترجمة علي المنتصر الكتاني، (الرباط: منشورات الزمن).
- ١٤) مؤنس، حسين، (1980)، فجر الأندلس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- ١٥) مؤنس، حسين، (2002)، فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الأموية 756-711م، (بيروت: دار المناهل).

الدوريات :

- ١) إسرائ محمد أحمد معوض، (2017)، الزراعة في مملكة غرناطة في ظل بني الأحمر 635-798 هـ- 1238 / 1492م، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.
- ٢) بشكور، بسمة سعيد، وزويتن، ياسمين، (2015)، التصوف بالغرب الإسلامي في عصري المرابطين والموحدين 7-13هـ/11م، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة ألكلي محند أولحاج، معهد العلوم الإنسانية.

- ٣) بحسون، عبد القادر، (2010)، الحياة الثقافية بالأندلس: عوامل ازدهارها على عهد بني الأحمر، مجلة المتن، العدد الرابع .
- ٤) السعد، آفاق لازم عبد اللطيف، (2022)، الحياة الاجتماعية في الأندلس عهد مملكة غرناطة 897-635 هـ / 1491-1237م، مجلة دراسات تاريخية .
- ٥) الحلفي، صبيح نوري خلف، وآخرون، (دون تاريخ)، أثر أهل الذمة في تطوير الحياة الاقتصادية في مملكة غرناطة في عهد بني الأحمر، مصدر داخلي .
- ٦) العبادي، أحمد مختار، (1970)، الأعياد في مملكة غرناطة، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد .
- ٧) عبد المجيد بن مسعود، (2009)، مضيق جبل طارق في الرهانات المغربية ما بين سنتي 674 هـ و 741 هـ، مجلة المناهل، وزارة الثقافة المغربية .
- ٨) عبد الحميد، وردة عبد الله، (2014)، التصوف في مملكة غرناطة في ظل بني الأحمر 897-635 هـ - 1237 / 1462م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس .
- ٩) عداي، مهى، (2015)، دور متصوفة غرناطة في الحياة السياسية والدينية 897-635 هـ - 1492-1237 م ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، بغداد .
- ١٠) عواجي، عبد القهار عبده بن محمد، (1998)، علاقات مملكة غرناطة مع الدول الإسلامية 896-635 هـ، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية: كلية الشريعة، قسم الدراسات العليا التاريخية .
- ١١) أبو دياك، صالح محمد فياض، (1991)، الزراعة في الأندلس وأثرها في التصنيع الزراعي، مجلة المؤرخ العربي .
- ١٢) أبو أرميس، إبراهيم، (2024)، قصبة مدينة الحمراء بغرناطة دراسة تاريخية معمارية، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث .

المصادر الأجنبية

- 1) Alarcón y Linares. Op. cit.
- 2) Dozy, R., & Engelmann.. Glossaire
- 3) Eguilaz, L. de. (2019). La Cruz del Matrimonio: Comedia Original en Tres Actos y en Verso. Creative Media Partners, LLC.
- 4) Gaspar Remiro, D. M. (1920). Los cronistas hispano-judíos. Granada.

- 5) José Amado de los Rios. (1879). Memoria histórico-crítica sobre las treguas celebradas en 1439 entre los reyes de Castilla y de Granada. Memorias de la Real Academia de la Historia, tomo IX, Apéndice 11, Doc. LXXVII. Madrid.
- 6) Jose López Ortiz. (1941). Fatwa Granadinan de los siglos XIV y XV. Al-Andalus,
- 7) Ladero Quesada, M. A. (1988). Granada después de la conquista: Repobladores y mudejares. Granada: Universidad de Granada.
- 8) Levi Della Vida, G. (1944). El Elyon in Genesis. Journal of Biblical Literature.
- 9) Mármol, L. (1797). Historia de la rebelión y castigo de los moriscos del Reino de Granada 2nd ed., Vol. I, Cap. VII, Madrid.
- 10) Mármol, L. (1797). Historia de la rebelión, Libro IV, Cap. X. Madrid.

List of source and reference :

Al-Bukhari, M. ibn Ismail. (n.d.). Sahih al-Bukhari: Book of Jihad and Expedition, Chapter on the permissibility of deception in war (Hadith No. 3029). Beirut: Dar Ibn Kathir.

- 1) Al-Dhahabi, A. ibn Ahmad al-Tanbukhti. (2004). Nayl al-Ibtihaj fi Tatriz al-Dibaj (A. Umar, Ed.). Cairo: Al-Thaqafah Al-Diniyah Library.
- 2) Al-Fasi, A. ibn Abdallah ibn Abi Zar'. (1972). Al-Dhakhira al-Saniyya fi Tarikh al-Dawla al-Mariniyya (A. W. ibn Mansur, Ed.). Rabat: Dar al-Mansur.
- 3) Al-Fasi, A. ibn Abdallah ibn Abi Zar'. (n.d.). Al-Anis al-Mutrib bi-Rawd al-Qirtas fi Akhbar Muluk al-Maghrib wa Tarikh Madinat Fas. Rabat.
- 4) Al-Gharnati, M. ibn Ayyub ibn Ghalib. (n.d.). Farhat al-Anfus fi Tarikh al-Andalus (L. A. al-Badi', Ed.). Cairo: Al-Ahd Journal of Arabic Manuscripts.
- 5) Al-Hadrami, M. ibn Ali ibn al-Azraq. (1997). Bada'i al-Silk fi Taba'i al-Mulk (A. S. al-Nashar, Ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Arabi.
- 6) Al-Hafsi, M. ibn Ahmad ibn al-Shamma'. (1984). Al-Adilla al-Bayyina al-Nuraniyya fi Mafakhir al-Dawla al-Hafsiya (T. al-Ma'muri, Ed.). Tripoli: Arab Book House.
- 7) Al-Kalashandi, A. ibn Ali. (1915). Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha', Vol. 5, p. 22. Cairo: Khedivial Book House.

- 8) Al-Kalashandi, A. ibn Ali. (1981). Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha' (I. al-Ibiari, Ed.). Cairo: Egyptian National Library.
- 9) Al-Marrakushi, A. ibn Ali. (1994). Al-Mu'jib fi Talkhis Akhbar al-Maghrib (M. Zayniham, Ed.). Cairo: Al-Furjani Publishing.
- 10) Al-Marrakushi, M. ibn Muhammad al-Idrisi. (1864). Description of the Maghreb and the Lands of Sudan, Egypt and al-Andalus: Extract from Nuzhat al-Mushtaq fi Ikhtiraq al-Afaq. Leiden: Brill Press.
- 11) Al-Maqari, A. ibn Muhammad al-Tilmisani. (1968). Nafh al-Tib min Ghushn al-Andalus al-Ratib wa Dhikr Waziraha Lisan al-Din ibn al-Khatib (I. Abbas, Ed.). Beirut: Dar Sader.
- 12) Al-Qastallani, A. ibn Ali al-Asqalani. (1348 AH). Al-Durar al-Kamina fi A'yan al-Mi'a al-Thamina. Hyderabad: n.p.
- 13) Ibn al-Qadi, A. b. M. (1971). *Durat al-Hijal fi Ghurra Asma' al-Rijal* (M. al-Ahmadi Abu al-Nur, Ed.). Cairo-Tunis: Dar al-Turath & al-Maktabah al-'Atiqah.
- 14) Al-Tanisi, M. ibn Abdallah. (2011). Tarikh Bani Ziyar, Muluk Tlemcen (M. Agha Bouayad, Ed.). Algeria: Mufam Publishing.
- 15) Al-Zarkashi, M. ibn Ibrahim. (1966). Tarikh al-Dawlatayn al-Muwahhidiya wa al-Hafsiya (M. Madhur, Ed.). Tunis: Al-Maktaba Al-'Atiqah.
- 16) Al-Zur'i, B. ibn Ibrahim ibn Farhun al-Maliki. (1972). Al-Dibaj al-Mudhahhab fi Ma'rifat A'yan 'Ulama' al-Madhhab (M. al-Ahmadi Abu al-Nur, Ed.). Cairo: Dar al-Turath.
- 17) Al-Tilmisani, M. ibn Ahmad ibn Marzuq. (1981). Al-Musnad al-Sahih al-Hasan fi Ma'athir wa Mahasin Mawlana Abi al-Hasan (M. J. Bigeira, Ed.; M. Bouayad, Intro.). Algeria: National Publishing Company.
- 18) Ibn 'Arabi, Muhyi al-Din Muhammad ibn 'Ali. (n.d.). Al-Futuh al-Makkiyya. Beirut: Dar Sader.

- 19) Ibn ‘Arabi, Muhammad ibn ‘Ali. (1988). Al-Wasaya (Publishing Committee, Ed.). Damascus: Dar al-Iman.
- 20) Ibn al-Khatib, Muhammad ibn Abdallah. (1928). Al-Lamha al-Badriyya fi al-Dawla al-Nasriyya (M. al-Din al-Khatib, Ed.). Cairo: Al-Matba‘a al-Salafiyya.
- 21) Ibn al-Khatib, Muhammad ibn Abdallah. (2003). Khatrat al-Tayf: Journeys in al-Maghrib and al-Andalus (A. M. al-‘Abbadi, Ed.). Beirut: Arab Institute for Studies and Publishing.
- 22) Ibn al-Khatib, Muhammad ibn Abdallah. (2004). Kinasat al-Dukkan ba‘da Intiqal al-Sukkan (M. K. Shabana, Ed.). Cairo: Maktabat al-Thaqafa al-Diniyya.
- 23) Ibn al-Khatib, Muhammad ibn Abdallah. (2009). Al-Ihata fi Akhbar Gharnata (B. al-Daraji, Ed.). Tunis: Dar al-Amal.
- 24) Ibn al-Murabit, Muhammad ibn Abdallah ibn Battuta. (1964). Tuhfat al-Nuzzar fi Ghara’ib al-Amsar wa ‘Aja’ib al-Asfar. Beirut: Dar Sader.
- 25) Ibn ‘Adhari al-Marrakushi, Abu Abdallah Muhammad ibn Muhammad. (1983). Al-Bayan al-Maghrib fi Ikhtisar Akhbar Muluk al-Andalus wa al-Maghrib (J. S. Colin & E. Lévi-Provençal, Eds.). Beirut: Dar al-Thaqafa.
- 26) Ibn Zammin, Muhammad ibn Abdallah. Qudwat al-Ghazi (Manuscript No. 575, Madrid National Library, Folio 29).

References:

1. Abadi, A. M. (1970). Festivals in the Kingdom of Granada. Journal of the Egyptian Institute of Islamic Studies in Madrid, 15, 133–149.
2. Abu Zahra, M. (n.d.). Lectures on Islamic Systems. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
3. Al-Halfi, S. N. K., et al. (n.d.). The Role of Dhimmis in the Development of Economic Life in the Kingdom of Granada under the Nasrids. [Internal source].
4. Al-Katani, N. al-H. (1971). Sufi Literature in the Maghreb and al-Andalus during the Almohad Period. Beirut: Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah.

5. Al-Samarrai, K. I., et al. (2000). The History and Civilization of the Arabs in al-Andalus (1st ed.). Beirut: Dar al-Kitab al-Jadidah al-Muttahidah.
6. Al-Sa'd, A. L. A. (2022). Social Life in al-Andalus during the Nasrid Kingdom (635-897 AH / 1237-1491 CE). Journal of Historical Studies.
7. Anan, M. A. (1980). The Remaining Andalusian Monuments in Spain and Portugal. Cairo: Al-Khanji Bookstore.
8. Anan, M. A. (1997). The Islamic State in al-Andalus (Vol. 5, 4th ed.). Cairo: Al-Khanji Bookstore.
9. Anan, M. A. (2001). The History of Muslims in al-Andalus: The Nasrid Dynasty. Cairo: Dar Al-Ma'arif.
10. Bérèz, J. (2006). Andalusian Society in the Nasrid Era: Granada in the 15th Century (A. M. Al-Kattani, Trans.). Rabat: Az-Zaman Publications.
11. Jumith Moreno, M. (n.d.). Islamic Art in Spain (Trans. S. A. Salim et al.). [Place of publication not specified].
12. Lévi-Provençal, É. (1951). Lectures on the Literature and History of al-Andalus (M. A. Sha'ira, Trans.; A. H. Al-'Abbadi, Rev.). Cairo: Al-Amiriyyah Press.
13. Lévi-Provençal, É. (1992). Arab Civilization in Spain (H. Mo'nis, Trans., 2nd ed.). Cairo: Egyptian General Book Organization.
14. Mo'nis, H. (1980). The Dawn of al-Andalus. Cairo: Egyptian General Book Organization.
15. Mo'nis, H. (2002). The Dawn of al-Andalus: A Study on the History of al-Andalus from the Islamic Conquest to the Umayyad State (711-756 CE). Beirut: Dar Al-Manahil.
16. Salim, S. A. (1985). On the History and Civilization of Islam in al-Andalus. Alexandria: Youth University Foundation.

17. Toukhy, A. M. (1997). Aspects of Civilization in al-Andalus during the Nasrid Period (Preface by A. M. Al-Abadi). Alexandria: Youth University Foundation.

3. Periodical

- 1) Abu Armis, I. (2024). The Qasaba of the Alhambra in Granada: A Historical and Architectural Study. Arab American University Journal of Research, 10(1).
- 2) Abu Diak, S. M. F. (1991). Agriculture in al-Andalus and Its Impact on Agricultural Industry. Journal of the Arab Historian, (44).
- 3) Awaji, A. A. M. (1998). Relations of the Kingdom of Granada with Islamic States (635-896 AH). Master's thesis, College of Sharia, Department of Graduate Historical Studies, Kingdom of Saudi Arabia.
- 4) Bahsoon, A. (2010). Cultural Life in al-Andalus: Factors of Prosperity during the Nasrid Period. Al-Mutoon Journal, (4).
- 5) Bashkour, B. S., & Zouiten, Y. (2015). Sufism in the Islamic West during the Almoravid and Almohad Eras (5th-7th AH / 11th-13th CE). Master's thesis, Akli Mohand Oulhadj University, Institute of Human Sciences, Algeria.
- 6) 'Abd al-Hamid, W. A. (2014). Sufism in the Kingdom of Granada under the Nasrids (635-897 AH / 1237-1462 CE). Doctoral dissertation, Ain Shams University.
- 7) 'Abd al-Majid ibn Mas'ud. (2009). The Strait of Gibraltar in Moroccan Political Stakes between 674-741 AH. Al-Manahil Journal, (80). Ministry of Culture, Morocco.
- 8) Al-'Abbadi, A. M. (1970). Festivals in the Kingdom of Granada. Journal of the Egyptian Institute for Islamic Studies in Madrid, 15, 133-149.
- 9) Esraa M. A. Ma'wadh. (2017). Agriculture in the Kingdom of Granada under the Nasrids (635-798 AH / 1238-1492 CE). Journal of Scientific Research in Arts, Faculty of Arts, Ain Shams University, 18(4).

10) 'Addai, M. (2015). The Role of Sufis in the Political and Religious Life of Granada (635–897 AH / 1237–1492 CE). Unpublished master's thesis, College of Education for Human Sciences, Baghdad University.

4. Foreign Sources

- 1) Alarcón y Linares. (n.d.). [Original citation missing: "Op. cit.
- 2) Dozy, R., & Engelmann. (n.d.). Glossaire,[Publisher unspecified].
- 3) Eguilaz, L. de. (2019). La Cruz del Matrimonio: Comedia original en tres actos y en verso. Creative Media Partners, LLC.
- 4) Gaspar Remiro, D. M. (1920). Los cronistas hispano-judíos. Granada.
- 5) José Amado de los Ríos. (1879). Memoria histórico-crítica sobre las treguas celebradas en 1439 entre los reyes de Castilla y de Granada. Memorias de la Real Academia de la Historia, Appendix 11, Doc. LXXVII. Madrid.
- 6) José López Ortiz. (1941). Fatwa Granadina de los siglos XIV y XV. Al-Andalus.
- 7) Ladero Quesada, M. A. (1988). Granada después de la conquista: Repobladores y mudéjares. Granada: Universidad de Granada.
- 8) Lévi Della Vida, G. (1944). El Elyon in Genesis 14:18–20. Journal of Biblical Literature.
- 9) Mármol, L. (1797). Historia de la rebelión y castigo de los moriscos del Reino de Granada (2nd ed., Vol. I, Chap. VII, Madrid.
- 10) Mármol, L. (1797). Historia de la rebelión (Book IV, Chap. X). Madrid.

